باب مخارج الحروف

والمراد حروف الهجاء، ويقال لها أيضًا: حروف التهجي؛ ويسميها الخليل وسيبويه: حروف العربية، أي اللغة العربية، ويقال لها أيضًا: حروف المعجم؛ لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وحروف أبي جاد. واختلف في كلمات أبي جاد، هل لها معنى؟ أم لا؛ فقيل: هي أسماء لأشخاص بأعيانهم، وقد سبقت الإشارة إلى شيء من هذا، ومنهم من كره تعلمها، وإطباق الناس، شرقا وغربا، على تعلمها من غير نكير، يظهر عدم الكراهة؛ وجاء أنها كانت تعلم في زمن عمر بن الخطاب في المكتب؛ ومخرج الحرف: الموضع الذي ينشأ الحرف منه؛ وطريق معرفته، أن تسكن الحرف، وتدخل عليه همزة الوصل، وتنطق به، فما استقر فيه فهو مخرجه؛ وهذه الحروف تسعة وعشرون، جمعها كلها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ..﴾ إلى ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١٥٤].

(أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف) وهي على رتبة واحدة عند الأكثرين؛ وقال الأخفش: الهمزة أول، والهاء والألف في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أول، ثم الألف، ثم الهاء، وقيل: الهاء قبل الهمزة.

(ووسطه للعين والحاء) وكلام سيبويه على أن الحاء بعد العين، وبه صرح بعضهم؛ وبعضهم جعل العين بعد الحاء؛ ولا توجد الحاء في غير كلام العرب، وأما العين، فانفردت العرب بكثرة استعمالها، وغير العرب منهم من لا ينطق بها، ومنهم من قلت في كلامهم.

(وأدناه للغين والخاء) أي أدناه إلى الفم؛ وكلام سيبويه على أن الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن؛ وقيل: الخاء قبل الغين؛ وهذه السبعة، هي حروف الحلق؛ وقيل: الألف هوائية، لا مخرج لها، وحروف الحلق ستة، ويروى عن الخليل.

(وما يليه للقاف) أي ومايلي أدنى الحلق إلى الفم، وهو أول أقصى اللسان.

(وما يليه للكاف) وهو ثاني أقصى اللسان؛ فلأقصى اللسان حرفان: القاف من أول المخرج، مما يلي الحلق من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك؛ والكاف من المخرج الثاني بعد القاف، وهو من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلاً، ومايليه من الحنك؛ ويسميهما الخليل: لهويين، لأنهما يخرجان من اللهاة، وهي مابين الفم والحلق.

(ومايليه للجيم والشين والياء) وهي من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك؛ وهذا هو الثالث من مخارج اللسان؛ ومذهب الخليل أن الياء هوائية كالألف لا مخرج لها.

(وأول حافة اللسان ومايليه من الأضراس، للضاد) وهذا هو الرابع من مخارج اللسان؛ والمراد بما يليها من الأضراس، مايشمل الأيمن والأيسر، وكثير يقولون: هي من الأيمن أكثر، وبعضهم يعكس؛ وعن عمر، رضي الله عنه، أنه كان يخرجها من الجانبين معًا؛ والضاد من الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها؛ وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم، ولا يخرج من مخرجها غيرها.

(وما دون حافته، إلى منتهى طرفه، ومحاذي ذلك من الحنك الأعلى، للام) وهذا هو الخامس من مخارج اللسان؛ قال ابن أبي الأحوص: ويتأتى إخراجها من حافتي اللسان، اليمنى واليسرى، وهي من اليمنى أمكن؛ قال: بخلاف الضاد، فإنها من اليسرى أمكن.

(وما بين طرفه، وفوق الثنايا، للنون والراء) وهذا هو السادس من مخارج اللسان، وسيأتي ماتتميز به الراء عن النون.

(وهي) أي الراء.

(أدخل في ظهر اللسان قليلا) وهذا هو السابع من مخارج اللسان؛ قال سيبويه في الراء: وهي من مخرج النون، من طرف اللسان، بينه وبين مافوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل من النون في ظهر اللسان قليلاً، لانحرافها إلى اللام؛ ومذهب الجرمي وغيره، أن اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وهو ظاهر قول الخليل؛ قال ابن أبي الأحوص: وقول سيبويه: إنها ثلاثة مخارج، هو الصواب، لتباين مخارجها، عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها، وإدخال همزة الوصل عليها.

(وما بين طرفه وأصول الثنايا، للطاء والدال والتاء) وهذا هو الثامن من مخارج اللسان، والمراد الثنايا العليا، فثلاثتها تخرج من هذا مصعدا إلى جهة الحنك.

(وما بينه وبين الثنايا، للزاي والسين والصاد) وهذا هو التاسع من مخارج اللسان، فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان، وفويق الثنايا.

(وهي أحرف الصفير) وتسمى أسلية، لأنها من طرف اللسان، وهو أسلته؛ قال ابن أبي الأحوص: والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم، مفقودة في لغة كثير منهم.

(وما بينه وبين أطراف الثنايا، للظاء والذال والثاء) وهذا هو العاشر من مخارج اللسان، وبه تمت؛ فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا؛ والظاء مما انفردت به العرب، والذال ليست في الفارسية، والثاء ليست فيها ولا في الرومية.

(وباطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، للفاء) وهذا المخرج الحادي عشر، بعد مخارج اللسان، والفاء ليست في لسان الترك.

(ومابين الشفتين، للباء والواو والميم) وهذا هو الثاني عشر، فثلاثتها مما بين الشفتين؛ غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو؛ وقد كملت المخارج المذكورة خمسة عشر؛ بالثلاثة التي للحلق، وهي المذكورة أولا.

(فصل): **(لهذه الحروف فروع تستحسن؛ وهي الهمزة المسهلة)** فالهمزة من جملة حروف المعجم، خلافًا للمبرد؛ ودليله أن أقل أصول الكلمة المعربة ثلاثة أحرف؛ فلو لم تكن حرفا، لكان مثل أخذ وأجل، على حرفين؛ وقوله: هي من قبيل الضبط، ولو كانت حرفا، لكان لها شكل تثبت عليه، فاسد؛ لأنها لم تشكل لمراعاة التسهيل؛ ولذا، إذا وقعت في موضع لا تسهيل فيه، كتبت ألفا؛ ولو قال: لبعض هذه الحروف لكان أولى، لأن الفرعية ليست لكل حرف منها؛ ومعنى تستحسن: توجد في كلام الفصحاء؛ والهمزة المسهلة فرع عن الهمزة المخففة؛ وهي حرف واحد عند سيبويه، وعند السيرافي ثلاثة، ويقال لها: همزة بين بين، أي بين الهمزة وحرف من حروف اللين.

(والغنة، ومخرجها الخيشوم) وهي فرع النون، ولا عمل للسان في الغنة؛ والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، وليس بالمنخر.

(وألفا الإمالة والتفخيم) وأصلهما: الألف المنتصبة التي ليس فيها تفخيم ولا ترقيق؛ وألف الإمالة هي القريبة من الألف الأصلية، وذلك في الإمالة اليسيرة، وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو؛ قال سيبويه: كقول أهل الحجاز: الصلوة والزكوة والحيوة؛ ولذا كتبت بالواو.

(والشين كالجيم) وهي فرع عن الجيم الخالصة، كقولهم في أشدق: أجدق، بين الشين والجيم.

(والصاد كالزاي) وأصلها: الزاي الخالصة، وهي التي يقل همسها قليلاً، فيحدث فيها لذلك جهر ما، كقولك في مصدر: مزدر؛ ومنه: لم يحرم من قزد له، أي قصد له.

(وفروع تستقبح) أي لا توجد في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر.

(وهي كاف كجيم) فيقولون في مثل كمل: جمل؛ قال ابن دريد: وهي لغة في اليمن، كثيرة في أهل بغداد.

(وبالعكس) وهي جيم ككاف؛ فيقولون في رجل: ركل، فيقربون الجيم من الكاف.

(وجيم كشين) وأكثر ذلك إذا سكنت، وبعدها دال أو تاء، كقولهم في الأجدر: الأشدر، وفي اجتمعوا: اشتمعوا.

(وصاد كسين) نحو: سابر في صابر.

(وطاء كتاء) نحو: تال في طال؛ وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيرًا، لفقد الطاء في لسانهم.

(وظاء كثاء) نحو: ثالم في ظالم.

(وباء كفاء) نحو: بلخ وأصبهان؛ وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم.

(وضاد ضعيفة) قال أبو علي: الضاد الضعيفة، إذا قلت: ضرب، ولم تشبع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن يخفف ويختلس، فيضعف إطباقها؛ وقال ابن خروف: هي المنحرفة عن مخرجها.

(فصل): **(من الحروف: مهموسة، يجمعها: سكت فحثه شخص)** والهمس لغة: الصوت الخفي؛ والمهموس في الاصطلاح: حرف أضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى معه النفس، قاله سيبويه؛ وسمى بذلك لخفاء النطق به.

(وما عداها مجهورة) وهي تسعة عشر حرفا؛ والمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه، حتى ينقضى الاعتماد، ويجرى الصوت؛ قاله سيبويه.

(ومنها شديدة) يجمعها: أجدك تطبق؛ ومعنى الشدة، على ما ذكر سيبويه: امتناع الصوت أن يجرى في الحرف، فلو رمت مد الصوت في القاف والجيم مثلاً، نحو: الحق والحج، لامتنع عليك، ويجمعها: أجدك تطبق، وجمعها من قبله في: أجدك قطبت.

(ومتوسطة) أي بين الشدة والرخاوة.

(يجمعها: لم يروعنا؟) وجمعها بعضهم في: لم يرو عنا؛ وما فعله المصنف أحسن، لعدم تضعيف النون؛ وكذا جمعه في الشديدة، لعدم تضعيف الطاء؛ وجمع بعضهم المتوسطة في: ولينا عمر؛ وهو حسن.

(وما عداها رخوة) أي ما عدا الحروف الشديدة، وحروف: لم يروعنا؟ والحروف الرخوة ثلاثة عشر؛ والرخاوة: جرى الصوت في الحرف، فإذا قلت: إذ، مثلاً، أجريت فيه الصوت؛ فالرخوة حروف ضعف الاعتماد عليها في مواضعها، فجرى معها الصوت؛ والفرق بين الهمس والرخاوة، أن الجاري في الهمس: النفس، والجاري في الرخاوة: الصوت.

(والصاد والضاد والطاء والظاء مطبقة) وذلك لانطباق اللسان فيها على الحنك.

(وما عداها منفتحة) لأنها لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك؛ والانفتاح ضد الانطباق.

(والمطبقة مع الغين والخاء والقاف، مستعلية) وذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك؛ ولذا تمنع من الإمالة؛ وهذه الثلاثة يعلو بها اللسان، ولا ينطبق؛ والمطبقة يعلو بها وينطبق.

(وما عداها منخفضة) وبعضهم يقول: منسفلة؛ وذلك لأن اللسان لا يستعلى بها، بل ينسفل بها إلى قاع الفم.

(وأحرف القلقلة: قطب جد) وذلك لأنها تنضغط عن مواضعها، فلا نستطيع الوقف عليها إلا بصوت، نحو: الحق؛ وعد بعضهم التاء من حروف القلقلة.

(واللينة: واى) وذلك لأنها تخرج في لين، من غير كلفة على اللسان؛ وإذا كان ما قبل الياء والواو محركا بمجانس، كانتا حرفي مد كالألف.

(والمعتلة: هن والهمزة) لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها؛ وممن عد الهمزة من حروف العلة: الفارسي ومكي؛ وزاد بعضهم الهاء؛ لأنها قد تقلب همزة؛ وكثيرون لم يعدوهما؛ وبعضهم يقول في الهمزة: إنها حرف شبيه بحرف العلة.

(والمنحرف: اللام) قيل: سميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها؛ وقيل: لأنها من الرخوة، فانحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدة.

(والمكرر: الراء) لأنها تتكرر على اللسان، فكأنك نطقت بأكثر من حرف؛ قال سيبويه: والراء إذا تكلمت بها، خرجت كأنها مضاعفة.

(والهاوي: الألف) قيل: لاتساع مخرجها؛ وقيل: لأنها تهوي في الفم، فلا يعتمد اللسان على شيء منها.

(والمهتوت: الهمزة) يقال: هت في صوته: عصره، وهت أيضًا: كسر؛ فسميت الهمزة بها، لأنها معتصرة، كالتهوع، ولكثرة عروض الإبدال بها، فتنكسر.

(وأحرف الذلاقة: مر بنفل) وذلك لأنها من طرف اللسان والفم؛ وطرف كل شيء: ذلقه؛ وجمعها بعض الأندلسيين في قوله: ملف نبر؛ والملف عندهم: الجوج؛ ونبر: قرية عندهم؛ والكثير كون الرباعي مشتملا على بعضها، نحو: جعفر؛ ويقل جدًا خلاف ذلك، نحو: عسجد.

(والمصمتة: ماعداها) أي ماعدا أحرف الذلاقة؛ وهذا يقتضي دخول الهمزة والألف والواو والياء فيها، وهذه طريقه؛ وأسقط هذه من المصمتة الخليل؛ وسميت مصمتة، لأنها أصمتت، فلم تدخل في الأبنية كلها؛ أي بخلاف حروف الذلاقة؛ فلا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية، إلا قليلاً جدًا، كما تقدم.

(وما سوى هذه من ألقاب الحروف، فنسب إلى مخارجها، أو ما جاورها) نحو: حرف حلقي، وحرف هوائي؛ فالحلقي منسوب إلى المخرج؛ والهوائي منسوب إلى ماجاور المخرج؛ لأن الهواء ليس بمخرج، بل مجاوره.

وأهمل المصنف مما ذكر الناس في الصفات: الصفير والاستطالة والتفشي، وقد نظم شيخنا أبو حيان، رحمه الله، في صفات الحروف أبياتا، تضمنها شرحه لهذا الكتاب، قرأتها عليه، حين قرأت عليه هذا الباب منه، وهي:

أنا هاو لمستطيل أغن ... كلما اشتد صارت النفس رخوه

أهمس القول، وهو يجهر سبى ... وإذا ما انخفضت، أظهر علوه

فتح الوصل، ثم أطبق هجرا ... بصفير، والقلب قلقل شجوه

لان دهرا، ثم اغتدى ذا انحراف ... وفشا السر، مذ تكررت نحوه

فالهاوي: الألف، والمستطيل: الضاد، والأغن: حرفا الغنة: النون والميم، والشديدة: أجدك تطبق، والرخوة: ما سواها، والمهموسة: سكت فحثه شخص،

والمجهورة ماعداها، والمنخفضة: ماسوى المستعلية، والمستعلية: ماتقدم، والمنفتحة: غير المطبقة، والمطبقة: ماتقدم، وحروف الصفير: الصاد والسين والزاي، والقلقلة ماتقدم واللين تقدم أيضًا، والمنحرف: اللام، كما سبق؛ وعد الكوفيون الراء أيضًا، والتفشي: السين باتفاق، والصاد باختلاف، والمكرر: الراء؛ ولم يذكر المعتلة؛ لأن المراد: الأوصاف التي ينبني عليها الإدغام؛ وقد اعترض، رحمه الله تعالى، على المصنف في ذكرها، وإسقاط مايتعلق بالإدغام، من الصفير والتفشي والاستطالة؛ مع أن المصنف إنما ذكر الفصل لما بعده من الإدغام.

obeikandl.com

فصل في الإدغام[1]

(فصل في الإدغام): وعبارة سيبويه: الادغام، على افتعال؛ وعبارة الكوفيين: إدغام، على إفعال؛ ولا يكون إلا في المثلين والمتقاربين، مع أن الإدغام في المتقاربين، يرجع إلى المثلين، لأن المقارب، يقلب من جنس الحرف الآخر.

(يدغم أول المثلين وجوبًا، إن سكن) نحو: اضرب بكرا.

(ولم يكن هاء سكت) قالوا: لأن الوقف عليها منوى؛ فمن وصل " ماليه " من القراء، لم يدغم الهاء في هاء "هلك "، وجاء عن ورش، الإظهار والإدغام؛ قيل: والإدغام ضعيف من جهة القياس.

(ولا همزة منفصلة عن الفاء) نحو: اكلأ أحمد، وذلك لثقل الهمزة، فإذا انضم إليها أخرى، ازداد الثقل، فالتزم في إحداهما البدل، على ما مر في تسهيل الهمز، فزال اجتماع المثلين، فلا يدغم؛ وقد يجوز الإدغام في الهمزتين، على ماحكى من تحقيقهما، وهي لغة رديئة؛ فإن اتصلت الهمزة بالفاء، وجب الإدغام، نحو: سأال ولأال.

(ولا مدة في آخر) نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد؛ فلا يدغم هذا، فإن كان حرف لين، وجب الإدغام، نحو: اخشى ياسرا، واخشوا واقدا؛ وكذا إن كانت المدة ليست في آخر، فإنه يجب الإدغام، نحو: مغزو.

(أو مبدلة من غيرها، دون لزوم) أي مدة مبدلة؛ وذلك إذا بنيت قاول للمفعول، قلت: قوول، ولا تدغم، لأن المدة المبدلة من الألف غير لازمة، لزوالها إذا لم تبن للمفعول، ويجب الإظهار، لئلا يلتبس بفعل، وفي قوله تعالى: " ورئيا "، إذا وقفت

---

(١) الإدغامُ: وصْلُك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غير فاصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وَقْفٍ فتصيِّرهما بالتداخل كحرفٍ واحدٍ تَرفعُ لسانَك بهما رفعةً واحدةً وتشددِّه وهو مقدَّرٌ بحرفين الأوَّل منهما ساكن.

وأصلُ الإدغام في اللغة الإخْفاءُ والإحكَام.

والعلّةُ في الإدغام أنَّ الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجُهما واحداً فيثقل على اللسان أن يرفَعه ثم يعيدَه في الحال إلى موضعه وهذا شبّه بمشْي المقيَّد لأنَّه كانَ لا يُزايِل موضِعَه ويقع في الكلام على ضربين:

أحدهما: إدغام حرفٍ في مثله قبل الإدغام.

والثَّاني: أنْ يكونَ الأوَّلُ مقارباً للثاني فَيُبْدلَ حرفاً مثله ليمكن إدغامه. [الأصول ٨٣/٢]

لحمزة، تبدل الهمزة ياء، وهو بدل غير لازم، لأنه إنما يكون في الوقف، فيجوز في قراءته أن تدغم لعدم لزوم البدل، وأن تدغم لعدم اللبس.

والحاصل أنه إذا كانت المدة مبدلة، لا يجب الإدغام، ولكن قد يمتنع، كالمسألة الأولى، وقد يجوز كالثانية؛ وخرج المدة المبدلة لزومًا فإنها تدغم؛ كأن تبنى من الأوب، اسما كأبلم، فتقول: أوب، بالإدغام؛ والأصل: أأوب، بهمزتين، الثانية ساكنة، فأبدلت بمجانس حركة السابقة، كآدم وإيمان، وهو بدل لازم، فوجب الإدغام.

(وكذلك إن تحركا في كلمة) أي وكذلك يدغم أول المثلين وجوبًا، إن تحركا، على ما سيذكر، نحو: رد، وأصله: ردد، وحب، وأصله: حبب.

(لم تشذ) نحو: ضبب البلد: كثرت ضبابه، وحكى أبو زيد: طعام قضض: إذا كان فيه يبس.

(ولم يضطر إلى فكهما) كقول العجاج:

الحمد لله العلى الأجـــــــــلل

(ولم يصدرا) نحو: ددن، فلا يجوز إدغام هذا؛ وإن كان أول المثلين المصدرين تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة، نحو: " ولا تيمموا "، أو حركة نحو: " تكاد تميز ".

(ولم يسبقهما مزيد للإلحاق) نحو: ألندد، وألنجج، فلا يجوز الإدغام، لئلا يزول الإلحاق بسفرجل، فلو صغرت، ففي الإدغام خلاف، لزوال ما سبقهما من حرف الإلحاق، وهو النون.

(ولا مدغم في أولهما) نحو: ردد يردد، فهو مردد؛ فلا يجوز إدغامه؛ لأن فيه إبطالا للإدغام الذي قبله، فيحصل الإخلال بالكلمة.

(ولم يكن أحدهما ملحقا) نحو: قردد، وهو ملحق بجعفر، واسحنكك، وهو ملحق باحرنجم، فلا يجوز الإدغام؛ لأن فيه إبطال الإلحاق، بتحريك ماسكن في الملحق به، وتسكين ماتحرك فيه.

(ولا عارضا تحريك ثانيهما) نحو: لن يحيى ويحييه، واردد القوم.

(ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره: فعلا أو فعلا أو فعلا أو فعلا أو فعلا) فالموازن بجملته كطلل ولمم وصفف وذلل؛ فمتى كان الاسم على وزن من هذه لم يدغم، وذلك لخفة فعل، واختصاص غيره بالأسماء؛ والموازن بصدره نحو: الدججان وحممة وقررة للازق بأسفل القدر، وحببة: جمع حب، وهو الخابية.

وفي نسخة الرقى بعد: **(أو فعلا)**: **(أو فعلا)** أسقط من غيرها، لأن فعلا كإبل، مفقود في المضاعف، وعلى هذا لو بنيت من الرد كإبل، لقلت: ردد، بالفك، لأنه بناء لايكون إلا في الاسم كصفف ومابعده.

(وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن) نحو: يرد ويقر ومفر، والأصل: يردد ويقرر ومفرر؛ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله، ثم أدغمت؛ وإنما نقلت ولم تحذف، لئلا يجتمع ساكنان على غير الحد؛ وفهم أنه إن تحرك ماقبل المدغم، بقى على حركته.

(ولم يكن حرف مد) فإن كان، لم تنقل الحركة إليه، لأن الألف لا تقبلها، والواو المضموم ماقبلها، والياء المكسور ماقبلها، يشبهان الألف، وذلك نحو: راد، أصله: رادد، وتمود، أصله: تمودد؛ وقياس من يقول في تفاعل: تفعيل، أن يقول في تماد، تميد، وأصله: تميدد.

(أو ياء تصغير) فلا تنقل إليها الحركة؛ لأن حرف المد إذا كان لمعنى، وضعه على السكون، كألف فاعل، وواو مفعول، وياء فعيل، وذلك نحو: دويبة وأصيم، تصغير دابة وأصم؛ فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير، نقلت إليه الحركة، نحو: يود ومودة والأصل: يودد ومودة.

(ويجوز كسره، إن كان المدغم تاء الافتعال) فإذا نقلت حركة التاء من اقتتل إلى القاف، ذهبت همزة الوصل، فتقول: قتل، بفتح القاف؛ ويجوز كسرها؛ ووجهه أنهم لما أسكنوا التاء، لإدغامها في التاء، وكانت القاف ساكنة، التقى ساكنان، فكسرت على أصل التقاء الساكنين، وتقول في مضارع قتل يقتل: بكسر القاف والتاء، وكذا تكسرهما في اسم الفاعل، نحو: مقتل؛ ومنهم من يتبع الفاء الميم، فيقول: مقتل، بضمها، ويقول في اسم المفعول: مقتل، بكسر القاف وفتح التاء، ومنهم من يضم القاف لضم الميم، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة، إتباعا لحركة القاف.

(فإن سكن ثانيهما، لاتصاله بضمير مرفوع، أو لكون ماهما فيه أفعل، تعجبا، تعين الفك) نحو: رددت ورددن، وارددن، فلا يدغم هذا ونحوه، عند جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم، ونحو: أحبب بزيد!. قال الشاعر:

وأحبب إلينا: أن تكون المقدما

وقال على، رضي الله عنه: أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا؛ وذهب الكسائي إلى أنه يدغم، فيقال: أحب بزيد!.

(والإدغام قبل الضمير، لغية) وهي لغة ناس من بكر ابن وائل، فيقولون: ردن وردت، وهي لغة ضعيفة؛ وحكى بعض الكوفيين: ردن، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها؛ وحكى في ردت: ردات، بزيادة ألف، وهي في غاية الشذوذ.

(فإن سكن الثاني جزما) نحو: لم يردد.

(أو بناء) نحو: اردد.

(في غير أفعل المذكور) وهو المراد به التعجب، فإنه يتعين فيه الفك، نحو: أحبب بزيد، خلافًا للكسائي.

(أو كان ياء لازمًا تحريكها) نحو: حيى، وخرجت الياء العارض تحريكها نحو: لن يحيى، ورأيت محييا، فإنه لا يجوز إلا إظهارها؛ وأجاز الفراء: لن يعى زيد، بالإدغام.

(أو ولى المثلان فاء افتعال) نحو: اقتتال.

(أو افعلال) كقولهم في مصدر احووى، مبنيًا من الحوة مثل احمرار: احوواء.

(أو كان أولهما بدل غير مدة) نحو: "أثاثا وريا" في وقف حمزة، فإنه يبدل الهمزة ياء؛ واحترز بغير مدة، من بدل المدة، فإنه يجب فيه الإظهار، فتقول في قاول: قوول، ولا تدغم.

(دون لزوم) احترز من بدل غير المدة اللازم، نحو أن تبنى من الأوب اسما على ابلم، فإنك تدغم، كما تقدم.

(جاز الفك والإدغام) وهذا جواب قوله: فإن سكن الثاني جزما، فيجوز في جميع ما سبق الإدغام والإظهار؛ فتقول: لم يرد، ولم يردد، ورد، واردد، ولغة الحجاز الفك، ولغة تميم الإدغام، وبعضهم يقول: هي لغة غير أهل الحجاز، ويقول: حي الإدغام، وحيى بالفك؛ وقرئ بهما: " ويحيا من حي عن بينة "؛ وقال الخضراوي: الإظهار في عى، أكثر في كلامهم، والإدغام جائز؛ وتقول: اقتتلوا اقتتالا بالفك، وقتالا بالإدغام؛ وكذا يجوز الفك والإدغام في احوواء، وإذا أدغمت قلت، عند الأخفش: حواء، وعند غيره: حياء، فتقلب الواو الساكنة ياء، لانكسار ماقبلها، ثم تقلب الثانية ياء، وتدغم؛ وكذا تقول في قراءة حمزة: "وريا " بالفك والإدغام.

(وقد يرد الإدغام في ياءين، غير لازم تحريك ثانيهما) كقوله:

وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعى

يريد فتعيى، فأدغم؛ وليس تحريك الثانية بلازم، لأنها تسكن في الرفع، وتحرك في النصب.

(فلا يقاس عليه) لشذوذ ذلك.

وقيل: إنه طعن على قائله؛ وقد سبق أن الفراء أجاز الإدغام في لن تعيى؛ وقال النحاس: أجاز الفراء الإدغام في المستقبل؛ واحتج بأن الياء قد تتحرك نحو: " أن يحيى الموتى "؛ ولا وجه لقوله عند البصريين؛ لأن التحريك عارض.

(ويعل ثاني اللامين في افعل وافعال، من ذوات الواو والياء، فلا يلتقى مثلان، فيحتاج إلى الإدغام) فإذا بنيت من الرمي: افعل، قلت: ارميا، وافعال، قلت: ارمايا؛ وأصل: ارميا: ارميى، تحركت الياء الثانية، وانفتح ماقبلها، فقلبت ألفا؛ وذلك لأن اللام المعتلة إذا ضوعفت، صحت اللام أولى، وجرت في ذلك مجرى العين، وتعتل الثانية، ويصير نظير هوى، وتقول في المضارع: يرميى كيحيى؛ وأصل ارمايا: ارمايى، تحركت الياء، وانفتح ماقبلها، فقلبت ألفا، وتقول في المضارع: يرمايى؛ وتقول فيهما من ذوات الواو: اغزوى واغزواى؛ والعمل كما تقدم.

(خلافا للكوفيين في المثالين) فيدغمون في افعل وافعال، من ذوات الياء وذوات الواو، فيقولون: ارمى واغزو، وارماى واغزاو؛ والسماع يرده؛ قالوا: ارعوى، وهو افعل كاحمر، مطاوع رعوته؛ واقتوى: افتعل من القتو، وهو الخدمة؛ فلم يدغموا، فيقولوا: ارعو واقتو.

وفي نسخة البهاء الرقى وغيره، بدل المثالين: المسألتين؛ وهو قريب؛ والمراد: مسألتا ذوات الياء وذوات الواو؛ أو مسألتا افعل وافعال.

(وفي مثل سبعان من القوة، ثلاثة أوجه؛ أقيسها إبدال الضمة كسرة، وتاليها ياء) فتقول: قويان؛ وهذا قول الأخفش والمازني والمبرد وأكثر أهل العلم، تشبيها للألف والنون بهاء التأنيث؛ قالوا: وقد نص سيبويه على القلب في فعلوة من الغزو، فيقول: غزوية؛ والثاني مذهب سيبويه، أنك تقول: قووان، بتصحيح الواوين، من غير إدغام ولا قلب؛ لاختصاص مافيه من زيادة بالأسماء؛ فصحح، كما في الجولان؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل سبعان من قوة، ومثل مقدرة من غزو؛ فإنما يعل ويدغم ما أشبه الفعل؛ والتاء تدخل في الاسم والفعل، وزيادة سبعان تخص الاسم.

(والإدغام أسهل من القلب) وهو قول ابن جني، قال: لأنهما مثلان متحركان في مثال يوجد في الأفعال، لأن قوو من قووان، كظرف؛ والإظهار مستثقل، ولا نظير له؛ وهذا هو القول الثالث.

وقوله: أسهل من القلب، إشارة إلى القول الآخر، وهو الثاني؛ وقد سبقت المسألة في الفصل المفتتح بقوله: تبدل الألف ياء، لوقوعها إثر كسرة، وهو الفصل الثامن.

(ولا يجوز إدغام في مثل جحمرش من الرمي، لعدم وزن الفعل) فإذا قلت: رمييى كجحمرش، قلبت الياء المتوسطة واوا، كراهة اجتماع الأمثال، فتقول: رميوى، ويصير من المنقوص؛ أو قلبتها ألفا، لأنها ياء تحركت وانفتح ما قبلها؛ وتسلم الثالثة، كما سلمت ياء آى وزاى.

(خلافا لأبي الحسن) في قوله: إنك تنقل حركة الياء الأولى، إلى الساكن قبلها، وتدغم في الياء، فتتطرف الياء الثالثة بعد ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى، فتحذفها، كما في أخى؛ وقد سبقت المسألة في آخر الفصل التاسع من فصول البدل، ولم يرجح هناك شيئًا من الثلاثة.

(فصل): **(إذا تحرك المثلان من كلمتين، ولم يكونا همزتين، جاز الإدغام)** نحو: فعل لبيد، ويد داود؛ والإظهار لغة أهل الحجاز؛ وخرج نحو: قرأ أبوك؛ والإدغام في هذا ونحوه ردئ.

(ما لم يليا ساكنا) فإن وليا، امتنع الإدغام؛ وهذا هو قول البصريين؛ وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في: " الرعب بما "، " والشمس سراجا "، " شهر رمضان "، وغير ذلك، مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح؛ وتأوله من منع ذلك على الإخفاء؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة، لا يخفى عليهم الأمر، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاما؛ فالصواب عدم المنع؛ وقد أجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين، أحدهما: الجمع بين الساكنين، كما روى أهل القراءة؛ والثاني: إلقاء حركة الأول على الساكن قبله؛ واستضعف هذا، وخرج عليه قولهم: عبشمس، فقال: أصله: عبد شمس، فأدغموا الدال في الشين، ونقلوا حركتها إلى الباء؛ وإذا فعلوه في المتقاربين، ففي المثلين أحرى؛ ولا يجيز سيبويه والبصريون شيئًا من الوجهين؛ والحق جواز الأول.

(غير لين) فإن كان الساكن حرف لين، جاز الإدغام، نحو: المال لك، وثوب بنت، وجيب بكر؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو: عدو واقد، وولى يزيد؛ وهذا القيد يفهم من قوله فيما تقدم: ولا يدغم في أولهما.

(ويبدل الحرف التالي متحركا، أو ساكنا لينا، بمثل مقاربه الذي يليه، ويدغم جوازا) نحو: " يعذب من يشاء "، وهذا سحاب مطر؛ وخرج الساكن الذي ليس بلين، نحو: ضرب مالك؛ وقد أدغم الفراء شيئًا منه، نحو: " و الحرث ذلك "؛ وكان الجاري على الاستعمال العربي أن يقول: **(ويبدل بالحرف مثل مقاربه..)** فإن الباء في مثله تدخل على المتروك، نحو: "وبدلناهم بجنتيهم جنتين ".

(مالم يكن لينا) فإن كان الذي يقارب لينا، لم يبدل ولم يدغم، نحو: قضو ياسر، وحيى واقد.

(أو همزة) نحو: قرأ هارون؛ ولا التفات إلى من جوز الإدغام في الهمزتين، لرداءته.

(أو ضادا) فلا تدغم الضاد في شيء، لأن فيها استطالة وإطباقا واستعلاء؛ وليس لها مقارب يشركها في ذلك؛ وشذ إدغامها فيما سيأتي.

(أو شينا) فلا تدغم إلا فيما سيأتي؛ لأن في إدغامها إخلالا بصفتها.

(أو فاء) لما سبق في الشين؛ ويأتي ما تدغم فيه.

(أو ميما) فلا تدغم في مقاربها، وهو الفاء والباء والواو؛ وسيأتي ماتدغم فيه.

(أو صفيريا قبل غير صفيرى) فلا يدغم صفيرى فيما يقاربه، مما ليس صفيريا، لأن في إدغامه فيه إخلالا بالصفير؛ وسيأتي ما يدغم فيه.

(أو يلتق الحرفان في كلمة، يوهم الإدغام فيها التضعيف) نحو: أنملة، فلا تدغم؛ لأنه لا يدري، إذا أدغمت، أن الأصل أنملة أو أملة، لأن كليهما وزنه: أفعلة، فيلتبس بإدغام المثلين؛ ولذا بينت العرب النون الساكنة، إذا وقعت قبل الميم، نحو: زنماء، ولم تخفها، لأن الإخفاء يقربها من الإدغام، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام؛ فإن كان لا يوهم التضعيف، جاز الإدغام، نحو: انفعل من المحو، فلك أن تقول: انمحى، فلا تدغم، ولك أن تدغم، فتقول: امحى؛ لأن التضعيف لا يمكن فيه، لأن افعل مفقود في كلامهم.

(و إدغام اللام في الراء جائز، خلافًا لأكثرهم) وفي نسخة قرئت عليه، وعليها خطه:

(وإدغام الراء في اللام محفوظ) والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه وأصحابه، أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام، ولا في النون؛ لأجل التكرير؛ وأجاز ذلك الكسائي والفراء،

وحكياه سماعا؛ وأجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسي، وهو إمام من أئمة العربية واللغة، من الكوفيين؛ وبه قرأ أبو عمرو؛ فتدغم الراء الساكنة في اللام، نحو: " يغفر لكم "؛ وله في المتحركة تفصيل؛ وحمل ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء، ضعيف جدًا، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف، فقد نوزع في أن التكرار صفة ذاتية للراء؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئًا من التكرار، مع أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار؛ لو كان ذاتيا.

(وربما أدغم الفاء في الباء) كقراءة الكسائي: " إن نشأ نخسف بهم "؛ قيل: وإدغامها ضعيف في القياس، ولا يحفظ من كلامهم؛ لما فيه من إذهاب التفشي.

(والضاد في الطاء) نحو: مضطجع؛ الأوجه البيان؛ وإن أدغم، قلب الثاني للأول، نحو: مضجع، كمصبر في مصطبر؛ قال سيبويه: وقد قال بعضهم مطجع، ومضجع أكثر؛ وروى اليزيدي عن أبي عمرو، إدغام الضاد في الذال، نحو: " الأرض ذلولا"؛ وأدغمت أيضًا في الشين، نحو: " لبعض شأنهم ".

(والسين في الشين) نحو: " واشتعل الرأس شيبا "؛ واختلف فيه، عن أبي عمرو؛ فمنهم من روى عنه الإدغام، ومنهم من روى المنع؛ وروى عن أبي عمرو أيضًا الإدغام في عكسه، نحو: " إلى ذي العرش سبيلا "؛ ولا يجيز البصريون شيئًا من هذا.

(وتدغم في الفاء والميم، الباء) نحو: اضرب فاجرا، واصحب مطرا.

(وفي الحاء، الهاء) نحو: اجبه حاتما، يجوز إدغامه، والأحسن البيان، لاختلاف المخرجين؛ وقيل: تدغم الهاء في الحاء، والحاء في الهاء، نحو: امدح هلالا؛ وتقلب في الوجهين الهاء إلى الحاء؛ ونص سيبويه على أنه لا تدغم الحاء في الهاء.

(وفي الشين والتاء، الجيم) نحو: " أخرج شطأه "؛ والإدغام والبيان حسنان؛ ولا تدغم الشين في الجيم، لأجل تفشي الشين، كرهوا إذهابه؛ وفي اللباب لأبي البقاء، أن الشين تدغم في الجيم، نحو: أعطش جحدرا؛ وجاء عن أبي عمرو، أنه أدغم الجيم في التاء، في قوله تعالى: " ذي المعارج. تعرج "، ولم يذكر سيبويه إلا إدغام الجيم في الشين فقط، وقد حملت قراءة: " المعارج. تعرج " على الإخفاء، وفيه ما عرفت.

(وفيها) أي في الجيم.

(وفي الشين والضاد، الطاء والظاء، وشركاؤهما في المخرج) أي شركاء الطاء والظاء؛ فتشارك الطاء الدال والتاء، وتشارك الظاء الذال والثاء؛ فهذه الستة، يدغم كل واحد منها في الجيم وفي الشين وفي الضاد؛ فالطاء في الثلاثة: اضبط جعفرا، أو سالما، أو ضمرة؛ والدال في الثلاثة: أبعد جعفرا، أو سالما، أو ضمرة؛ والتاء في الثلاثة: اسكت مع الثلاثة؛ والظاء في الثلاثة: عظ مع الثلاثة؛ والذال فيها: خذ معها؛ والتاء فيها: ليت معها؛ ولم يحفظ سيبويه إدغام الستة في الجيم؛ وذكره السيرافي وغيره.

(والأولى، إبقاء إطباق المطبق) أي من هذه الستة، وهو الطاء والظاء؛ فمن العرب من يبقى الإطباق، كما يبقى الغنة في إدغام النون؛ وبعضهم يذهبه، كما يذهب الغنة؛ وقال سيبويه: كل عربي؛ أي إبقاء الإطباق، وتركه؛ وليس في كلامه تعرض لأولوية.

(فصل): **(وقع التكافؤ في الإدغام)** أي أدغم هذا الحرف في ذاك، وذاك في هذا.

(بين الحاء والعين) فالحاء والعين، كما جاء عن أبي عمرو، من طريق أبي الزعراء: " فمن زحزح عن النار " بالإدغام؛ وحمله على الإخفاء ضعيف؛ وقد جاء عن أبي عمرو، أنه قال: من العرب من يدغم الحاء في العين، كقوله تعالى: " فمن زحزح عن النار "، ومنع سيبويه ذلك، لأن الحاء أدخل في الفم، يرده السماع الصحيح؛ والعين في الحاء نحو: اقطع حبلك؛ قال سيبويه: الإدغام والبيان حسنان؛ والفرق بين هذا وماقبله، أن في ذلك قلب الأخرج إلى الفم، إلى الأدخل.

(وبين الخاء والغين) نحو: اسلخ غنمك، وادمغ خلفا؛ قيل: والإدغام والبيان فيهما حسنان؛ والذي نص عليه سيبويه، أن إدغام الغين في الخاء، نحو: اسلخ غنمك، أحسن من العكس.

(وبين القاف والكاف) نحو: الحق كندة، وأمسك قطبا؛ والبيان والإدغام حسنان؛ وقيل: الإدغام أحسن؛ وقيل إدغام القاف في الكاف أحسن من العكس.

(وبين الصفيرية) فتدغم الصاد في السين والزاي؛ والسين في الصاد والزاي؛ والزاي في الصاد والسين؛ وذلك لتقاربهن في المخرج، واجتماعهن في الصفير؛ والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا؛ وقيل: إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار؛ وذلك نحو: محص سالم أو زاهر، وحبس صابر أو زاهر، وأوجز صابر أو سالم.

(وبين الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء) فكل من هذه الستة، يجوز إدغامه في الخمسة الباقية؛ فالطاء نحو: اربط دارما، أو تميما، أو ظالما، أو ذيبا، أو ثابتا؛ والدال نحو: قد طوى، أو تلا، أو ظلم، أو ذرا، أو ثبت؛ والتاء: " قالت طائفة "، جاءت دنيا،

رأت ظالما، قتلت ذيبا، أخذت ثعلبا؛ والظاء: عظ تميما أو داود أو طالوت أو ذا النون، أو ثابتا؛ والذال: إذ طال، أو تلا، أو ظلم، أو دنا، أو ثبت؛ والثاء: ابعث تميما أو طاهرا، أو داود، أو ظافرا، أو ذا النون.

(وتدغم الستة في الصفيرية) فتدغم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، في الصاد والسين والزاي؛ فالطاء: ضبط صابر، أو سالم، أو زاهر؛ والدال: وجد مع الثلاثة؛ والتاء: ثبت معها؛ والظاء: حفظ معها؛ والثاء: بعث معها؛ والذال: إذ صبر أو سلم أو زار.

(وتدغم في التسعة وفي الشين والضاد والنون والراء، اللام وجوبًا إن كانت للتعريف) فالتسعة ما سبق من الطاء إلى الزاي؛ وإنما لزم الإدغام، لكثرة استعمال حرف التعريف، فآثروا لذلك التخفيف؛ قال سيبويه: لزم التخفيف، كما لزم تخفيف يرى؛ وهذا اللزوم هو الذي حفظه البصريون؛ وقال الكسائي: سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف، إلا عند اللام والراء والنون فقط، فيقولون: الصامت.

(أو شبيهتها) وهي التي للمح الأصل والزائدة، نحو: النعمان واليزيد.

(وإلا فجوازا) أي وإلا تكن اللام للتعريف أو شبيهة بها، يكن الإدغام جائزا لا واجبا.

(بقوة في الراء) نحو: هل رأيت، وذلك لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام؛ قال سيبويه: والإظهار لغة لأهل الحجاز عربية. انتهى.

ولكون الإدغام أحسن، قرأ معظم القراء به، وقرأ حفص: " بل ران " بالإظهار، بسكتة لطيفة على اللام، تحقيقًا للإظهار، وعن قالون موافقته، لكن لا يسكت، وعنه أيضًا الإظهار في: " بل ربكم " و " بل ران " وغيرهما.

(وبضعف في النون) ولهذا رجع السبعة، غير الكسائي، إلى الإظهار في: " هل ندلكم "؟ **(وبتوسط فيما بقى)** وهو أحد عشر حرفا، نحو: هل طلب؟ أو دنا، أو تكلم، أو ظلم، أو ذهب، أو ثأر، أو صبر، أو سمع، أو زال، أو شهد، أو ضرب؟ ولكن ليس التوسط فيها متساويا، بل متقارب؛ ذكره سيبويه وغيره.

(فصل): **(تدغم النون الساكنة، دون غنة، في الراء واللام)** نحو: " من ربهم "، و " من لدنه "، ويدخل في قوله: النون الساكنة: التنوين؛ وترك الغنة هو المشهور عند أهل الأداء؛ وذكر بعضهم الإجماع عليه، لكن قال سيبويه: إن شئت كان إدغامها بلا غنة،

وإن شئت أدغمت بغنة. انتهى. وقال أبو جعفر بن الباذش: الآخذون بالغنة في الراء واللام كثيرًا جدًا، عن جميع القراء؛ وهو مذهب سيبويه، صحيح مشهور في العربية؛ وبعضهم يرجحه على إذهابها. انتهى. وروى إبقاء الغنة، عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم.

(وبها في مثلها) أي وبالغنة في النون، نحو: من نايب؛ وهذا من إدغام المثلين، لا المتقاربين.

(والميم) نحو: من مالك، والمعروف ماذكر من الغنة؛ وجاء عن عاصم وحمزة، أن إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم بغير غنة، وغلط ناقله، وحمل إن لم يغلط، على أن المعنى بغير غنة للنون والتنوين، وإنما الغنة للميم التي أبدلا إليها بحق الإدغام؛ والمحققون على أن الغنة للميم المبدلة، وهو إدغام تام؛ وذهب ابن كيسان وابن مجاهد في أحد قوليه، إلى أن الغنة للنون أو التنوين؛ وهو إدغام غير مستكمل، والتشديد غير بالغ.

(والواو) وتدغم بغنة، وبغير غنة، نحو: " من وال ".

(والياء) نحو: " من يوم "، ويكون بغنة، وبغيرها؛ وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم في الميم والواو والياء هو في الكلمتين؛ فأما في الكلمة، فالإظهار، نحو: زنماء وصنوان ودنيا؛ لئلا يلتبس بالمضاعف؛ قال سيبويه: وقالوا: امحى، حيث لم يلتبس.

(وتظهر عند الحلقية) من كلمة ومن كلمتين؛ وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء، أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والخاء، وذكره سيبويه عن قوم من العرب؛ وروى عن قالون، أنه قرأ بذلك.

(وتقلب ميما عند الباء) وسبق هذا عند قوله في البدل: وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء.

(وتخفى مع البواقي) وهي خمسة عشر حرفا: التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي، والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف؛ والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وإظهار النون الساكنة وبيانها عند هذه الحروف لحن.

(وكذا يفعل قاصد التخفيف، بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه) كالضاد مع الشين مثلاً، نحو: " لبعض شأنهم "، فيحمل ما روى فيه من الإدغام على الإخفاء، وأخفى حركة الضاد، فيوهم الإدغام؛ هكذا قالوا؛ فإذا استثقلت حركة الحرف، وأريد تخفيفه، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام، خفف بإخفاء الحركة، وهو المعبر عنه بالاختلاس؛

وهو أن لا تشبع الحركة، بل ينطق بها مختطفة بسرعة، بحيث لا يكون لها تمكين ولا إشباع، بل ينطق بها بينهما.

(أو لتقدم ساكن صحيح) نحو: " الرعب بما "، فالباء مما يدغم، لكن منعها ساكن صحيح؛ فالإدغام يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، على غير الحد، فيمنع؛ فإذا أريد التخفيف، سلك الإخفاء؛ فلو كان الساكن غير صحيح، نحو: ثوب بكر، أو كان المتقدم متحركا، نحو: " لذهب بسمعهم "، جاز ذلك.

(وقد يجري المنفصل، مجرى المتصل، في نقل حركة المدغم إلى الساكن) فيفعل في المنفصل، ما يفعل في يرد ونحوه من المتصل؛ فأصله: يردد، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء، ثم أدغمت؛ وذلك لئلا يتوالى ساكنان على غير الحد؛ وعلى هذا النحو خرج من المنفصل قولهم في عبد شمس: عبشمس؛ نقلوا حركة الدال إلى الباء، وأدغموا الدال في الشين؛ وقول البصريين: إن هذا ليس أصله: عبد شمس، وإنما أصله: عبء شمس، أي ضوؤها، فنقل حركة الهمزة إلى الباء مردود؛ فقد نقله الفراء في عبد شمس العلم؛ وعلى ذلك جرى الفارسي في الإفصاح.

(فصل) (تدغم تاء تفعل وشبهه في مثلها) فتدغم التاء في التاء، فتقول: اتبع؛ وشبه تفعل: تفاعل فتقول في تتابع: اتابع؛ قال:

تولى الضجيع إذا ما اشتافها خضرا عذب المذاق، إذا ما اتابع القبل

(ومقاربها) وهو أحد عشر حرفا: الثاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء، نحو: "اثاقلتم " أصله: تثاقلتم، " الذين يظاهرون منكم من نسائهم " أصله: يتظاهرون.

(تالية لهمزة الوصل) أي في غير المضارع؛ وثبت في نسخة قرئت على المصنف، وعليها خطه:

(تالية لهمزة الوصل، في الماضي والأمر) وذلك نحو: "اثاقلتم "، "فادارأتم "، و "ازينت "، " فاطهروا "، وإنما جيء بهمزة الوصل لتسكين التاء للإدغام، ولا يبتدأ بساكن، ولهذا لم يحتج للهمزة في المضارع، لأنه مفتتح بحرف متحرك؛ وإنما قلت: في غير المضارع، ليدخل المصدر، فإنه يكون بالهمزة، نحو: اطاهر، الطاهرا؛ وادارأ، ادارؤا؛ ويضم ماقبل آخر المصدر، كما يفعل ذلك مع التاء، نحو: تطهرا وتدارؤا.

(وقد يحذف تخفيفا، المتعذر إدغامه، لسكون الثاني) نحو: أحست في أحسست، وظلت في ظللت، وهي لغة سليم.

وقد ذكر المصنف المسألة في آخر الفصل الثاني من باب التقاء الساكنين، وفي وسط الفصل السابع من فصول البدل.

(كاستخذ في الأظهر) والأصل: استتخذ، على استفعل، فحذفت التاء لتعذر الإدغام، بسبب السكون؛ وقيل: أصله: اتخذ، على افتعل، والسين بدل من التاء.

(أو لاستثقاله، بتصدر الأول، كتنزل) أصله: تتنزل، فاستثقل، اجتماع مثلين، فخفف بحذف أحدهما، لتعذر الإدغام؛ فلو أدغموا، لأتوا بهمزة الوصل، والمضارع لا تدخل عليه همزة الوصل؛ فإن لم يحتج في المضارع إلى همزة الوصل، جاز الإدغام، كقراءة: " ولا تناجوا " بالإدغام، لمكان المد.

"ونزل الملائكة " – أصله: ننزل الملائكة؛ فكرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا؛ وثبت في نسخة قرئت عليه، وعليها خطه: **(أو لاستثقاله)** بتصدر المدغم، كتزل.

(والمحذوفة هي الثانية، لا الأولى، خلافًا لهشام) ويعني بتصدر المدغم: تصدر الحرف الذي كان يدغم؛ وما نقله عن هشام، نقله غيره عن الكوفيين؛ فالمحذوف في هذه المقالة، حرف المضارعة؛ ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية؛ قال سيبويه: وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنها هي التي تسكن وتدغم في نحو " فادارأتم "، "وازينت " أي فكما وقع إدغام التي لغير المضارعة، يكون الحذف أيضًا لها؛ فكلاهما تخفيف.

openkanon.com

باب الإمالة[1]

وإنما ذكره بعد الإدغام، لأن الإمالة تقريب حرف من حرف، كما أن الإدغام كذلك.

(وهي أن يُنْحَى جوازًا) فالإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة؛ فتميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد يميلون، وأهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة، وسيأتي بيان هذا.

(في فعل أو اسم) فكل منهما توجد فيه الإمالة قياسًا، بالشرط الذي سيذكره؛ وأما الحرف، فإن أميل منه شيء، اقتصر على مورد السماع، وسيأتي ذكره.

(متمكن) فغير المتمكن من الأسماء، نحو: متى، يقتصر في إمالته على السماع.

(بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء) والغرض بذلك، المناسبة، كما سيأتي بيانه؛ ولما أرادوا مناسبة الألف الياء، تعين أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فلا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء إلا بذلك.

(لتطرُّفها وانقلابها عنها) وهذا شروع في بيان أسباب الإمالة؛ فالألف المتطرفة المنقلبة عن الياء، تمال في الفعل، نحو: رمى؛ وفي الاسم، نحو: فتى؛ ولا فرق بين الياء الأصلية، كما مثل، والمنقلبة عن الواو نحو: أعطى وملهى؛ قال سيبويه: ومن العرب من لا يميل ألف رمى ونحوه؛ قال: يكرهون أن ينحوا نحو الياء، وهم قد فروا منها، وقلبوها ألفا؛ وأما غير المتطرفة فستأتي.

(أو مآلها إليها، باتفاق، دون ممازجة زائد) نحو: غزا ودعا؛ قال سيبويه: أمالوا هذه الألف، لغلبة الياء عليها؛ لأنها تصير ياء في أغزيت، وإذا بنى الفعل للمفعول نحو: غزى ودعى. انتهى.

وكذلك ألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى، تمال، لأنها تصير إلى الياء في قولك: حبليان وحبليات؛ وقوله: باتفاق، معناه أن العرب تتفق على ردها إلى الياء، دون ماذكر، وذلك كما مثل.

---

(١) الإمالة إلى الشيء التقريب منه وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب. [الأصول ٤٥٢/٢]

وخرج نحو: قفا وعصا، مما هو على ثلاثة أحرف من الأسماء، وألفه عن واو؛ فإن مآل ألفه إلى الياء، عند أكثر العرب، إنما هو بممازجة حرف التصغير نحو: قفى وعصى، أو التكسير نحو: قفى وعصى؛ ولا تصير ياء بدون الممازجة إلا في لغة هذيل، حيث يقولون: قفى وعصى؛ فيقلبون مع ياء المتكلم، وغيرهم من العرب يقر الألف، فيقول: عصاى وقفاى؛ وهذا الكلام يقتضي أن المصنف يختار في المسألة، الفرق بين الاسم والفعل، فيقول في الفعل، أعني الثلاثي الذي لامه ألف منقلبة عن واو بالإمالة، ولا يقول في الاسم الذي هو كذلك بها، وهو قول الفارسي وغيره، يطردون الإمالة في الفعل، ويجعلونها شاذة في الاسم؛ وظاهر كلام سيبويه، أن الإمالة لا تنكسر في الفعل، وأنها توجد في الاسم دون ذلك؛ وقال الخضراوي: أهل الكوفة يميلون كل ألف ثالثة عن واو، في اسم مكسور الأول، ويثنونه بالياء، والبصريون لا يرون ذلك، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية، إلا ما سمع، وإنما شبهوها بها في الفعل.

(أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه: " فِلْتُ ") نحو: خاف، إذ تقول في الماضي مسندا إلى التاء: خفت، ووزنه: فلت، بحذف عينه؛ وبعضهم يعبر عن هذا السبب، بأن الألف تمال لكسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو بسط لما ذكره المصنف.

ودخل في قول المصنف: فلت: طاب ونحوه، إذ تقول: طبت، وألفه عن ياء، فإمالته إما لكونها بدلاً عن الياء، وإما لما يعرض من الكسرة في فلت؛ وعلى الثاني كلام سيبويه وغيره، وهو مقتضي كلام المصنف.

قال سيبويه: ومما يميلون ألفه، كل شيء كان من بنات الياء والواو، مما هما فيه عين، إذا كان أول فعلت مكسورا، قال: وهي لغة لبعض الحجاز؛ وقال الخضراوي: الأولى في طاب، أن تمال؛ لأن الألف عن ياء، وفي خاف، لأن العين مكسورة؛ كأنهم أرادوا الدلالة على الياء والكسرة. انتهى.

والإمالة في طاب ونحوه، أقوى منها في خاف ونحوه، وعامة العرب لا يميلون نحو: خاف، ويميلون نحو: طاب.

واحترز المصنف من أن يقال فيه: فلت، نحو: قلت، فلا يمال، قال: لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض.

(أو متقدمة على ياء تليها) نحو: بايع وراية؛ ولم يذكر سيبويه إمالة الألف قبل الياء، وذكره غيره، ومنهم ابن الدهان.

(أو متأخرة عنها متصلة) أي الألف، نحو: بيان، والسيال، وهو بفتح السين: ضرب من الشجر، له شوك، ونحو: بياع وكيال؛ والإمالة في هذين أقوى للتضعيف؛ قال سيبويه: وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول: كيال، فيميل، لأن قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو: جمال.

(أو منفصلة بحرف) نحو: شيبان وحيوان؛ والإمالة مع الياء الساكنة، أقوى منها مع المتحركة، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر، لقربها من حرف المد.

(أو حرفين، ثانيهما هاء) نحو: مررت ببيتها، وضربت يدها، وذلك لأن الهاء خفية، كأن الفاصل حرف واحد، وشرط هذا أن لا يكون بين الهاء والياء ضمير؛ فإن كان ذلك، فلا إمالة، كما لو كان أحد الحرفين غير هاء نحو: بيننا.

(أو لكونها متقدمة على كسرة تليها) نحو: مساجد.

(أو متأخرة عنها، منفصلة بحرف) نحو: عماد واسوداد.

(أو حرفين، أولهما ساكن) نحو: شملال؛ فإن تحركا، فإن كان أحدهما هاء، جازت الإمالة، مالم تكن إحدى الحركتين ضمة؛ فيمال نحو: يريد أن ينزعها، دون أن يضربها، وهو يضربها؛ وإن فصل ثلاثة، فلا إمالة، نحو: فتلت قنبا، ومن أمال أن ينزعها، أمال عندها؛ لأن الهاء كالمطرحة عندهم.

(فإن تأخر عن الألف مستعل) وهو أحد حروف: ضغط خص قظ.

(متصل) نحو: باخل.

(أو منفصل بحرف) ناهض.

(أو حرفين) نحو: مناشيط.

(غلب) أي حروف الاستعلاء، فلا تمال الألف المذكورة معه، وإن كان مقتضى الإمالة، لولا حرف الاستعلاء، موجودا، وهو الكسرة فيما مثل.

(في غير شذوذ) فلم يمنع ذلك شذوذًا؛ والذي ذكره سيبويه أن مثل ناقد وناهض، مما ولى حرف الاستعلاء فيه الألف، أو فصل بحرف واحد، لا يميله أحد، إلا من لا يؤخذ بلغته، وأن مثل مناشيط ودوانيق، إمالة قوم، لتراخي المستعلى، قال: وهي قليلة.

وذهب المبرد إلى منع الإمالة في هذا كالأول؛ وحكاية سيبويه حجة عليه.

(الياء والكسرة الموجودتين، لا المنويتين) فالكسرة الموجودة، قد سبق تمثيلها، والياء الموجودة نحو: عايط، والياء المنوية نحو: قاض، والكسرة المنوية نحو: ماص، أصله: ماصص.

وثبت في نسخة عليها خطه، بعد قوله: لا المنويتين: **(خلافا لمدعى المنع مطلقا)** وهذا يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون معناه: خلافًا لمدعى منع الإمالة، بكثرة وبشذوذ. والثاني: أن يكون معناه: خلافًا لمدعى منع الإمالة، مع الموجود والمنوي من الكسرة والياء، وهكذا شرحه شيخنا، وهو الأقرب.

(وكذا إن تقدم عليها) أي تقدم حرف الاستعلاء على الألف التي تمال؛ وكلامه يقتضي أنه في التقدم كالتأخر، فشمل نحو: غانم وغنايم وخزعال؛ والذي ذكره سيبويه وغيره، هو فيما كان الألف فيه متصلاً بحرف الاستعلاء، نحو: قاعد وغايب؛ ولم يمثله سيبويه إلا هكذا، وقال: إن أحدًا لا يميل هذه الألف، إلا من لا يؤخذ بلغته. ومثال الكسرة المنوية: خاف، والياء المنوية: ضاع.

وثبت في نسخة، قرئت عليه، وعليها خطه: **(وكذا إن تقدم عليها المستعلى، لا مكسورا، ولا ساكنا بعد مكسور؛ وربما منع قبلها مطلقا)** فالمكسور نحو: غلاف، والساكن نحو: مصباح؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء، فيما نحن فيه، الإمالة، إلا إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد مكسور. قال سيبويه: وبعض من يميل قباب، ينصب هذه، يعني نحو: مصباح؛ قال: وكلاهما عربي، يعني الإمالة وتركها، والإمالة أرجح؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله: وربما. الخ، وفيه ما ستعرفه.

وفي نسخة الرقى:

(وكذا إن تقدم عليها، غير مكسور؛ فإن تقدم ساكنا بعد كسرة، فوجهان، وربما غلب المتأخر رابعا، وقد لا يعتد به تاليا من غير كلمتها، وتاليا من كلمتها، وشذ عدم الاعتداد به وبالحركة في قول بعضهم: رأيت عذقا وعنبا) فقوله: فإن تقدم... إلى: فوجهان، مثاله: مصباح، وهذا أولى من قوله في النسخة الأخرى: وربما.. إلى آخره؛ وهو الموافق لكلام سيبويه؛ فإن مثل: غلاب، لم يذكر سيبويه فيه أنه يمنع الإمالة، وإنما ذكر في مصباح ونحوه، والفرق ظاهر.

وقوله: وربما غلب المتأخر رابعا، مثاله: يريد أن يضربها بسوط؛ ولما كان قوله فيما تقدم، ويقتضي أن حرف الاستعلاء لايغلب في مثله؛ لأن الفصل بأكثر من حرفين،

نبه على قلة غلبته حينئذ؛ وإنما لم يغلب لضعفه بالتراخي؛ وبعض العرب لا ينظر إلى هذا التراخي، فلا يميل، والكثير الأول.

وأشار بقوله: وتاليا من كلمتها، إلى إمالة باخل ونحوه؛ لكن قال سيبويه: إنه لا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بعربيته.

وقوله: وشذ... إلى آخره؛ فأما عذقا، فوجه شذوذ إمالته، أن حرف الاستعلاء فيه بمنزلته في غانم، فكما لا يمال غانم، لا يمال هذا؛ وأما عنبا، فوجه شذوذه أنه توسط بين الكسرة والألف حرفان متحركان، وليس أحدهما هاء؛ وإنما يغتفر الفصل بالحرفين المتحركين، إذا كان أحدهما هاء، بشرطه السابق، نحو: لن يضربها.

(وإن فتحت الراء متصلة بالألف) نحو: راشد، وفراش، ورأيت حمارا.

(أو ضمت) نحو: هذا حمارك.

(فحكمها حكم المستعلى) وذلك لأن الراء فيها تكرير، فكأنها عند الفتح أو الضم، حرفان مفتوحان أو مضمومان، فتنزلت لذلك منزلة المستعلى في منع الإمالة، للتناسب.

(غالبا) فلا يلتفت بعضهم إلى صفة الراء، فإنما هي حرف واحد، فلا يترك مقتضى الإمالة المحقق الوجود لغيره.

(وإن كسرت كفت المانع) نحو: قارب وغارب، لتنزل الراء المكسورة منزلة حرفين مكسورين، وهذا عند تقدم حرف الاستعلاء مثلاً، لأن في الإمالة حينئذ، انحدارا بعد إصعاد، وهو سهل؛ فلو تأخر لم تغلب الراء، نحو: بارق، لأنه لو أميل هذا، لكان في إمالته إصعاد بعد انحدار، وهو صعب؛ وشمل قوله: المانع، حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مثلاً، فيمال من فرارك، كما يمال قارب.

(وربما أثرت منفصلة، تأثيرها متصلة) فعلم بهذا أن كلامه أولا، فيما إذا كانت الراء المكسورة متصلة بالألف، كما سبق تمثيله، وأما المنفصلة عنها، فلا تغلب المانع، نحو: " أليس ذلك بقادر "؟.

وربما أثرت؛ قال سيبويه: واعلم أن من يقول: قارب، أي بالإمالة، ينصب مررت، بقارب من حيث بعدت، أي الراء المكسورة من الألف؛ قال: وقد أمال قوم ترتضى عربيتهم: سمعنا من نثق به من العرب، يقول:

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

(ولا يؤثر سبب الإمالة، إلا وهو بعض ما الألف بعضه) فلا يكون سبب الإمالة من كلمة، والألف الممالة من كلمة أخرى؛ فلو قلت: ضربت يدى سابور، أو مررت بسابور، لم تمل ألف سابور، لأن الياء من كلمة أخرى، والباء كلمة أخرى؛ وكذا لا تمال ألف ها، في نحو: ها إن ذي عذرة... لأن الكسرة من كلمة أخرى. وتستثنى مسألة بينها، وعندها، ولن يضربها، لأن الهاء لخفائها، كأنها مفقودة.

على أن كلام المصنف معترض، بنصهم على إمالة ألف مال، في قولك: من مال، وإن كانت الإمالة فيه، دون الإمالة في سربال؛ وقد نقل ذلك سيبويه، قال: سمعناهم يقولون: لزيد مال، فأمالوا، للكسرة، وشبهوه بالكلمة الواحدة؛ لكن عذر المصنف، أنه قصد ماهو الكثير المستمر، وهذا ليس كذلك؛ ولهذا قد لا يميل: من مال، من يميل سربالا.

وثبت بعد هذا في نسخة الرقي، ونسخة عليها خطه: **(ويؤثر مانعها مطلقا)** أي يؤثر مانع الإمالة، سواء أكان من كلمة الممال، أم من كلمة أخرى؛ فلا تمال الألف في يريد أن يضربها، قيل: كما لا تمال في غانم وراشد.

(وربما أثرت الكسرة منوية في مدغم) نحو: هؤلاء حواج، وجاد، والأكثر عدم الإمالة، نقل ذلك سيبويه؛ وذلك لفقد الكسرة؛ قال سيبويه: وقد أماله قوم، على كل حال. يعني رفعا ونصبا وجرا.

(أو موقوف عليه) أي أو منوية في موقوف عليه، نحو: هذا ماش، بالإمالة، لمكان الكسرة الزائلة، لما عرض من الوقف.

واعلم أنه لا فرق في الإمالة للكسرة، بين كونها إعرابا أو بناء، أو ظاهرة أو مقدرة، أو متصلة أو منفصلة؛ إلا أن الإمالة مع كسرة البناء نحو: نزال، أقوى منها مع كسرة الإعراب، نحو: بابك، جرا، والظاهرة أقوى من المقدرة، نحو: جاد، وكذا المتصلة مع المنفصلة، نحو: ثلثا درهم.

(أو زائدًا تباعدها بالهاء) فقد تؤثر الكسرة، وإن زاد تباعدها بالهاء، فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف، غير الساكن، حرفين متحركين، أحدهما الهاء، نحو: عندها، لم يمنع الإمالة، كما لو كان الفاصل حرفين متحركين، أحدهما الهاء، نحو: لن ينزعها، إلا إذا كان قد فصل بين الكسرة والألف ضمة، فلا إمالة، نحو: هو يضربها، وهذا شعبها.

وثبت بعد هذا، في نسخة الرقى، ونسخة عليها خطه.

(لخفائها) أي لخفاء الهاء، يشير إلى وجه ذلك مع الهاء؛ والمعنى: إنما أثرت الكسرة، وإن زاد تباعدها عن الألف، بالهاء؛ لأن الهاء لخفائها، كأنها مفقودة، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين، أحدهما الهاء، مع الساكن، نحو: عندها، كصورة التباعد بحرفين، أحدهما ساكن: نحو: شملال؛ ولهذا جازت إمالة: لن يضربها، لأن الهاء لخفائها كالعدم، فأشبه الفصل بحرف واحد متحرك كعماد.

(وقد يمال عار من سبب الإمالة، لمجاورة الممال) أي سبب غير المجاورة، وإلا فالمجاورة معدودة في أسباب الإمالة؛ وممن عدها أبو جعفر بن الباذش؛ قال سيبويه: قالوا: رأينا عمادا، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا للكسرة، وقالوا: مغزانا، في قول من قال: عمادا، فأمالهما جميعا؛ وذا قياس. انتهى.

ومن الإمالة للإمالة، صاد النصارى، وتاء اليتامى، في قراءة الإمالة؛ وكلام المصنف يتناول هذا أيضًا، لتحقق المجاورة في هذا كالأول.

(أو لكونه آخر مجاور ما أميل آخره) نحو: " والضحى " أميل لمجاورة الممال، وهو " سجى " وما بعده؛ وهذا بناء على أن الإمالة في الألف الثالثة المنقلبة عن واو في الاسم، ليست مقيسة؛ ومن يرى اقتياس ذلك، فلا يجعل الإمالة في " الضحى " للمجاورة، بل للسبب الحاصل فيها نفسها، وهو مآلها إلى الياء في حال ما، ومن يرى أن الفعل الذي ألفه ثالثة عن واو، كالاسم، في اقتصار إمالته على السماع؛ وهي طريقة الفراء، يجعل إمالة " سجى "، للمجاورة، ثم الأكثرون يقولون لمجاورة " قلى "، وابن بابشاذ، لمجاورة الأولى.

(وأميل من غير المتمكن) أي من الأسماء؛ وإلا فالماضي غير متمكن؛ ويمال نحو: رمى، ونحو هذا، قول بعضهم: المتوغل في البناء؛ والمقصود: إخراج ما عرض له البناء نحو: يافتى وياحبلى؛ فهذان ونحوهما مبنيان، لكن ليسا من غير المتمكن ولا من المتوغل.

(ذا) فقالوا: ذا قائم، بالإمالة، وهو خارج عن القياس، لكنهم لما صغروه خروجا عن القياس، حصل فيه نوع تصرف، فتصرفوا فيه بالإمالة.

(ومتى) وأمالوها في حالتيها: الشرط والاستفهام.

(وأنى) وأميلت أيضًا في حالتيها: الاستفهام والشرط.

ووجه الإمالة، تشبيه الألف بالمنقلبة؛ ووزنها: فعلى عند بعض، وأفعل عند بعض، لأن زيادة الهمزة أولا، عند سيبويه، أكثر من زيادة الألف آخرا، ولذا قال في أروى: إنها أفعل، واختار هذا أبو الحسن ابن الباذش؛ واختار الأول ابن مجاهد؛ وأمالوا من غير المتمكن، قياسًا مطردا، ألفى ناوها، نحو: مر بنا، ونظر إلينا، ومر بها، ونظر إليها، ويريد أن يضربها وبنيها.

(ومن الحروف: بلى) ووجه إمالته، أنه لما ناب عن الجملة، صار له بذلك مزية. وألف بلى زائدة على بل، عند الفراء وابن مقسم، وأصل عند الأكثرين. وثبت في نسخة عليها خطه: **(ويا)** وهو الصحيح؛ فأمالوا يا في النداء، ووجه ذلك بأن يا عاملة في المنادي، على قول، ونائبة عن العامل، على قول؛ فصار لها مزية على غيرها من الحروف.

(ولا، في إما، لا) نحو: افعل ذلك، إما، لا؛ وأميلت فيه لنيابتها مناب الفعل، أي إن كنت لا تفعل غيره. واقتضى كلامه أنها لا تمال مفردة عن أما؛ وحكى ابن جني عن قطرب، إمالة لا في الجواب.

(ومن الفتحات، ماتلته هاء تأنيث، موقوفا عليها) وإنما أميل، تشبيها لهاء التأنيث بألفه؛ قال سيبويه: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربه، وأخذت أخذه؛ شبه الهاء بالألف، فأمال؛ ويدخل في كلامه، ما كانت هاء التأنيث فيه للمبالغة، نحو: علامة ونسابة؛ والأمر على ما يقتضيه كلامه؛ وتخرج هاء السكت، نحو: " ماليه "؛ لكن ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة معها، وروى عن قراءة الكسائي، قال أبو الحسن بن الباذش: وفيه جهة الشبه اللفظي بهاء التأنيث، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مطردة.

(أو راء مكسورة) وهذا أيضًا يطرد؛ فتمال الفتحة قبل راء مكسورة، نحو: " بشرر " و "غير أولى الضرر "، " ومن البقر"، ورأيت خبط رياح؛ وشرطه أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء؛ فإن كان، لم تمل الفتحة، نحو: من الشرق؛ وأن لا تكون الفتحة في ياء، نحو: من الغير؛ ولا مفصولا بينها وبين الراء بساكن هو ياء، نحو: بغير. وثبت في نسخة عليها خطه، بعد هذا:

(هي لام متصلة أو منفصلة بساكن، مالم يكن المفتوح ياء، أو قبل ياء) فقوله: هي لام، نحو: " بشرر "، لكن ليس ذلك بشرط، قال سيبويه: قالوا: رأيت خبط رياح، كما

قالوا: من المطر؛ وقالوا: رأيت خبط فرند، كما قالوا: من الكافرين؛ أي فأمالوا الفتحة، لأجل الراء؛ وهذا، كما ترى، ليست الراء المكسورة فيه لاما في الموضعين.

وقوله: أو منفصلة بساكن، نحو: من عمرو؛ وكذا إذا كانت منفصلة بمكسور، نحو: ياسر، ورأيت خبط فرند.

وقوله: مالم يكن المفتوح.. إلى آخره، قد سبق ذكره، ونص عليه سيبويه؛ وثبت أيضًا في نسخة عليها خطه، بعد هذا الذي شرحناه:

(ومن الضمات، ضمة مذعور وسمر ونحوهما) والمراد بضمة مذعور، أن تكون الضمة قبل واو، بعدها راء مكسورة؛ قال سيبويه: هذا ابن مذعور، كأنك تروم الكسر، لأن الراء كأنها حرفان مكسوران، فلا تميل الراء، لأنها لا تشبه الياء، ولو أملتها أملت ماقبلها؛ ولكنك تروم الكسرة، كما تقول: ركبوا؛ قال الأخفش: أقول في مذعور وابن ثور: أميل ماقبل الواو، وأما الواو، فلا أميلها. انتهى. وهذا قاله الأخفش، إثر كلام سيبويه، وظاهر هذا أنه فهم عن سيبويه، أنه أراد بقوله: ولكنك تروم الكسرة، رومها في الواو؛ ويوضح هذا، أنه ثبت ملحقا بكلام الأخفش هذا، مانصه: وسيبويه يقول: أروم الكسرة والواو؛ فحصل من هذا خلاف بين سيبويه والأخفش، فسيبويه يقول هذا، والأخفش يقول ذاك؛ ونقل عن الأخفش، أنه يميل الواو وماقبلها؛ ونقل ابن جني مثله عن سيبويه؛ ونقل ابن خروف عن سيبويه، أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو؛ وذهب ابن خروف والشلوبين، إلى أن مذهب سيبويه والأخفش واحد؛ قال ابن خروف: وهو روم الكسرة فيما قبل الواو؛ غير أن الأخفش يسميه إمالة، وسيبويه يسميه رومًا؛ وكلام الشلوبين مثله.

والمراد بسمر، كون الضمة تليها راء مكسورة، فيجرون الضمة في ذلك مجرى الفتحة، نحو: شربت من المنقر، وهذا خبط رياح، فيشمونها الكسرة؛ والمتصلة في ذلك أقوى من المنفصلة. والمنقر، بضم الميم والقاف: بئر صغيرة ضيقة الرأس.

(ومستند الإمالة في غير ما ذكر، النقل، علما كان كالحجاج) أي في غير الجر؛ فأما في الجر، فيمال لأجل الكسرة؛ وليس في الرفع والنصب ما يقتضي الإمالة؛ فإنما أمالوه حينئذ لكثرة الاستعمال؛ وقد ارتكبوا في الأعلام من التغيير، مالم يرتكبوه في غيرها، نحو: محبب وموهب؛ ومثل الحجاج في ذلك، العجاج، اسم الراجز، أمالوه في الأحوال الثلاثة؛ وعلة ذلك رفعا ونصبا، ماسبق. وخرج بعلم: كونه صفة للمبالغة كضراب.

(أو غير علم، كالناس، في غير الجر) فأما في الجر، فإمالته للكسرة، وفي غيره لكثرة ماينطق به؛ وجاء عن أبي عمرو ابن العلاء، إمالة الناس، حيث وقع، منصوبًا كان أو مرفوعًا أو مجرورًا؛ وكذا جاء عن الكسائي. ومما أميل شذوذًا قولهم: هذا باب، وهذا مال، وهذا غاب، وهذا ناب؛ ذكر ذلك سيبويه.

obeikandl.com

باب الوقف

هو قطع الموقوف عليه، عن الاتصال؛ ويكون للاستراحة، أو تمام المقصود، وهو المتكلم عليه هنا؛ ويكون ترنما، وسبق شيء من حكم الترنم، بباب نوني التوكيد؛ وسيأتي شيء منه هنا؛ ويكون استثباتًا، وإنكارًا، وتذكرًا؛ وسبق الكلام في ذلك، بباب الحكاية.

(إن كان آخر الوقوف عليه ساكنًا، ثبت بما له) فيكون ساكنا في الوقف كالدرج، نحو: لم، والذي، ولم يقم، ولم يقوما.

(إلا أن يكون مهملاً في الخط) فإن كان للموقوف عليه آخر ساكن، يلفظ به، ولم يثبت في الخط، لم يكن حال الوقف، كحال الدرج.

(فيحذف) أي ذلك الساكن الذي أهمل خطا، كالتنوين رفعا وجرا، نحو: قام زيد، ومررت بزيد.

(إلا تنوين مفتوح، غير مؤنث بالهاء، فيبدل ألفا) فتقول: رأيت زيدًا؛ ويدخل في كلامه المبني أيضًا، فتقول: ويها وإيها.

واحترز بمؤنث بالهاء، من نحو: قائمة، فتقف بالهاء، ولا تبدل من التنوين شيئًا؛ وعبر بالهاء نظرا إلى الوقف، وإخراجا لما يكون بالتاء، كبنت وأخت، فتقول: رأيت بنتا، وأختا، بالإبدال؛ وكذا يبدل، على لغة من يقف على قائمة ونحوها بالتاء، فتقول: رأيت قائمتا.

(في لغة غير ربيعة) وأما ربيعة، فلا يبدلون من التنوين في النصب ألفا، بل يحذفونه، ويقفون بالسكون، كالمرفوع والمجرور؛ وهذه اللغة حكاها الأخفش، ولم يذكر كثيرون أصحابها؛ وقال الخضراوي: لم يذكر سيبويه هذا؛ وذكر الأخفش، أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع، والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام. انتهى. وحكاية الأخفش أنها لغة، ترد هذا العمل؛ ومما جاء من ذلك، قوله:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم، الوقف كثيرًا جدًا على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به، جواز الإبدال.

(ويحذف تنوين المضموم والمكسور، بلا بدل، في لغة غير الأزد) فلا يبدلون من التنوين حرفا، وأما الأزد فيبدلون منه حرفا، يجانس الحركة في الرفع والجر، كما يفعل ذلك لزومًا، غير ربيعة، في النصب؛ فيقولون: جاء زيدو، ومررت بزيدي؛ ذكر ذلك أبو الخطاب، عن أزد السراة؛ وقال المازني: هي لغة قوم من اليمن، وليسوا فصحاء. والأزد أبو حي من اليمن، وهو بالسين أفصح؛ يقال: أزد شنوءة، وأزد عمان، وأزد السراة. قال:

وكنت كذي رجلين: رجل صحيحة ورجل بها ريب من الحدثان

فأما التي صحت، فأزد شنوءة وأما التي شلت، فأزد عمان

(وكالصحيح في ذلك، المقصور) أي كالصحيح المنون، في حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفا من المفتوح المقصور المنون، فإذا وقفت على فتى، من قولك: قام فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، فالعرب مجمعون على الوقف بالألف؛ وقال سيبويه والجمهور: إن الألف في المضموم والمجرور، وهي لام الكلمة، عادت لما زال التنوين للوقف، وفي المفتوح، هي بدل من التنوين، فقاسوا المعتل على الصحيح.

(خلافا للمازني، في إبدال الألف من تنوينه مطلقا) فالألف عنده بال من التنوين، رفعا وجرا ونصبا؛ واحتج بإجراء حالة الوقف، مجرى حالة الدرج، وبأن التنوين، في الأحوال الثلاثة، قبله فتحة، فأشبه التنوين في رأيت زيدًا؛ قال: ولا يحمل على الصحيح، لأن الاختلاف في الصحيح، إنما كان للبيان، فلا يكون هنا؛ وإلى هذا كان يذهب الأخفش والفراء، وهو أحد قولي الفارسي، والآخر كالأول؛ ورد بإمالة الألف، رفعا وجرا، في حالة الوقف؛ فلو كانت بدلاً من التنوين، لم يجز ذلك.

(ولأبي عمرو والكسائي، في عدم الإبدال مطلقا) فعندهما أن الألف لام الكلمة، رفعا ونصبا وجرا، واستدل على ذلك، بإمالتها حالة النصب كالجر والرفع؛ وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال، فأمالوا في الوقف: " أو كانوا غزى "، "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى "، و " قالوا سمعنا فتى "؛ ولما اختار الفارسي مذهب المازني، اعتذر عما رد به عليه من الإمالة، بأن الألف المبدلة من التنوين، لما عاقبت المنقلبة عن اللام، أجرى عليها ماكان يجري على المنقلبة؛ قال الخضراوي: وما رأيت هذا لأحد غيره، ولا دليل يشهد لصحته؛ والإمالة قاعدة صحت أصولها، وليس هذا

منها. انتهى. وعزى هذا المذهب إلى الكوفيين، وهو أقوى الثلاثة؛ ونسبه بعضهم لسيبويه والخليل؛ والذي نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين، هو الأول.

(وتبدل ألفا نون إذن) وهو قول الجمهور، وبالألف كتبت في المصحف؛ وقيل: يوقف عليها بالنون، لأنها حرف كإن وأن.

(وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياء) وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة؛ يقولون: هذه عصى، ورأيت عصى، ومررت بعصى.

(أو واوا) وهي لغة لبعض طيئ: يقولون: هذه أفعو، ورأيت أفعو، ومررت بأفعو.

(أو همزة) وهي لغة لبعض طيئ أيضًا، يقولون: هذا فتأ، ورأيت فتأ، ومررت بفتأ؛ والذي يقلب همزة، هو ممن ليس من لغته التخفيف؛ والمقلوب في هذه اللغات في المنون، الألف الأصلية، أو ألف التنوين، على الخلاف السابق؛ وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة، فقال: رأيت زيدًا؛ قال سيبويه: وزعم الخليل، أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً، فيهمز، لأنها ألف في آخر الاسم؛ قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: هو يضربها بالهمز، فيهمزون كل ألف في الوقف.

(وربما وصلت بهاء السكت، ألفا هنا وألا) فتقول: هناه وألاه؛ ولا اختصاص لهما بذلك، بل كل مبني آخره ألف، يجوز فيه ذلك في الوقف، نحو: هذاه، ولاه، ويجب ذلك في المندوب، فتقول: وازيداه؛ ولا يجوز ترك الهاء. وخرج بالمبني، المعرب، فلا تقول في الوقف: هذه عصاه، ولا هذا موساه؛ وقد أبدلوا الألف في غير المتمكن هاء في الوقف شذوذًا، قال:

الله نجـــاك بكفـــى مســـلمه من بعد ما، وبعد ما، وبعد مه

(وقد تحذف ألف المقصور اضطرارا) ولا خلاف في اختصاص ذلك بالضرورة؛ قال:

وقبيـــل مـــن لكيـــز حاضـــر رهط ابن مرجوم، ورهط ابن المعل

يريد المعلى.

(وألف ضمير الغائبة، منقولا فتحه اختيارا) روى عن بعض طيئ أنه قال: بالفضل ذو فضلكم الله به، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به؛ يريد بها فحذف الألف، ونقل حركة الهاء إلى الباء.

وقضية مجيء هذا في النثر، أن لا يمتنع أن يقال في منها وعنها: منه وعنه، وفي فيها: فيه، والوجه التوقف في هذا، حتى يسمع.

(والمنقوص غير المنصوب، إن كان منونًا، فاستصحاب حذف يائه أجود) فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض، فتقف بحذف الياء، استصحابا لما كان في الوصل، والوقف عارض، فلا يعتد به، وإقرار الياء جيد، إلا أن الحذف أكثر؛ زعم أبو الخطاب ويونس، أن بعض من يوثق بعربيته، يثبت الياء، فيقول: قاضي وعمي؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش، في أحرف من القرآن.

(إلا أن تحذف فاؤه أو عينه، فيتعين الإثبات) فالأول نحو: يفى، مضارع وفى، مسمى به، فيصير بالعلمية كشج، فإذا وقفت عليه، رددت الياء المحذوفة في الوصل، لمعاقبها، وهو التنوين، وإنما رددتها، لئلا يبقى الإسم على أصل واحد، بلا معاقب؛ وخرج بلا معاقب، حالة الوصل.

والثاني كمر، اسم فاعل من أرى، أصله: مرئى، فجرى في لامه ماجرى في لام قاض ونحوه، وعينه هي الهمزة، مستمرة الحذف، فيبقى في الوقف على أصل واحد، بلا معاقب، فوجب رد الياء فيهما وقفا، تفاديا من كثرة الإخلال.

(وإن لم يكن منونًا، فالإثبات أجود) وهذا اللفظ يتناول أربع صور: الأولى: المنادى المبني، نحو: ياقاضي، نكرة مقصودة، أو علما؛ فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها؛ والخليل يختار الإثبات، ويونس يختار الحذف، ورجح سيبويه قول يونس، ورجح غيره قول الخليل؛ ويجب إثبات الياء في يا يفى، ويا مرى ونحوهما لما سبق.

الثانية: المحلى بال، نحو: القاضي؛ فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا، ففيه لغتان: إقرار الياء، والحذف؛ قال سيبويه: والإثبات أقيس وأكثر؛ وقال في الحذف: إنه عربي كثير، ومنه: " الكبير المتعال "، و " يوم التناد "؛ وإن كان منصوبًا نحو: رأيت القاضي، فالإثبات عند من يحرك الياء بالفتح؛ وأما من يسكنها من العرب، فينبغي أن يقف بالوجهين، ويقول: اليفى والمرى، بالإثبات، قولا واحدًا.

الثالثة: ماسقط تنوينه لمنع الصرف؛ وهذا يوقف عليه بالإثبات، نحو: جواري.

الرابعة: ماحذف تنوينه للإضافة، نحو: قاضي مكة، وقاضي المدينة؛ فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما، جاء فيه الوجهان المذكوران في المنون؛ ولا يخفى بعد هذا، مايرد على ماذكره المصنف.

(إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلا، وحكم الواو والياء المتحركتين، حكم الصحيح) هذا استثناء منقطع، من حيث اللفظ؛ ولما ذكر حكم ياء المنقوص، ولها سكون وحركة، أردف ذلك بالكلام في ياء المتكلم، ساكنة ومتحركة، واستطرد، فذكر الواو والياء، إتباعا للشيء بما يشاكله؛ فإذا قلت: قام غلامي وزيد، فأسكنت الياء وصلا، وقفت على غلامي بالسكون، كما يفعل في الحرف الصحيح، إذا كان ساكنا، فتبقى الياء على سكونها، كما تقول: كما وعن، بالسكون.

وفهم من كلامه، أن الياء المذكورة، إذا كانت متحركة، لا تجري مجرى الحرف الصحيح؛ والمعنى أنه لا يلزمها السكون، بل يجوز تسكينها، ويجوز أيضًا لحاق الهاء مع التحريك، فتقول في قام غلامي وزيد، إذا وقفت على غلامي: قام غلامي بالتسكين، وقام غلاميه.

وفهم أيضًا أن المحذوفة لا تكون كالصحيح، وهو كذلك، بل تبقى محذوفة، ويسكن للوقف ما قبلها؛ فإذا وقفت على ياقوم، من: ياقوم اذهبوا، وقفت بسكون الميم.

وإذا كانت الواو والياء متحركتين، وقفت بحذف الحركة، نحو: لن يغزو، ولن يرمى؛ وسيأتي ما يفعل في الوقف على ما آخره حرف صحيح.

(ولا حذف في نحو: يقضى وافعلى ويدعو وافعلوا) فيوقف في هذه ونحوها على الياء والواو، ويثبتان كالوصل.

(غالبا) استظهر به على حذفهما في الوقف، على قلة، ويوقف حينئذ على ما قبلهما، قالوا: ما أدر، ولا أدر، ووقفوا على الراء، كالصحيح الذي ليس محذوفا منه؛ وذلك لكثرة الاستعمال؛ ويحتاج الحذف في نحو: افعلى ويدعو وافعلوا، إلى سماع.

(إلا في قافية أو فاصلة) فالحذف فيهما غالب، فالقافية كقول زهير:

وأراك تفري ما خلقت، وبعض القوم يخلق، ثم لا يفر والفاصلة: " والليل إذا يسر "، " ذلك ما كنا نبغ "، فإذا وقفت على ماحذف في قافية أو فاصلة، فحكم ماقبل المحذوف، في الوقف عليه، حكم الصحيح. وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي، نحو: " الداع إذا دعان "، اتباعا لخط المصحف؛ ومذهب سيبويه، أن الحذف في غير ماذكر، لا يجوز إلا في الشعر؛ وأجاز الفراء حذف الياء، من الاسم والفعل، لدلالة الكسرة؛ والذي صح سماعا قول سيبويه.

[فصل:
الوقف على المتحرك المنتهي بغير هاء التأنيث]

(فصل): (إذا كان الموقوف عليه متحركًا، غير هاء تأنيث، سُكِّن) فخرج بمتحرك، الساكن، وقد سبق حكمه؛ وبغير هاء، الهاء المذكورة، وسيأتي حكمها؛ وإنما قال: هاء، ليخرج بنتا وأختا، لأن التاء فيهما للإلحاق، فهي كالتي من نفس الكلمة، كعفريت، فإذا وقفت على زيد، من جاء زيد، أو مررت بزيد، قلت: زيد، بالتسكين، وكذا بنت وأخت، تقف عليهما بسكون التاء.

(وهو الأصل) أي التسكين، هو الأصل في الوقف؛ وذلك لأن الوقف موضع استراحة، وأخف الأحوال السكون.

(أو ريمت حركته) والروم إخفاء الصوت بالحركة، قاله المصنف؛ وقريب منه قول غيره: تضعيف الصوت بالحركة، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون؛ ويدرك الروم الأعمى والبصير، وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف، وصورته هكذا " – " ولم يكن فوق الحرف، لئلا يلتبس بالفتحة.

(مطلقا) فيكون في الحركات كلها، ويحتاج في المفتوح والمنصوب، إلى زيادة، لخفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة؛ ولذا منعه القراء في الفتحة؛ وأما النحويون، فجمهورهم على جوازه فيها، وقال أبو الحسن بن الباذش: زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته، والناس على خلافه.

والمقصود بالروم، الدلالة على حركة الحرف في الوصل؛ ولا فرق بين المنصوب وغيره؛ ومن يقف على المنصوب المنون، من العرب، دون تعويض، يقف عليه بالإسكان والروم.

(أو أشير إليها، دون صوت، إن كانت ضمة؛ وهو الإشمام) ولا يدركه الأعمى، لأنه ليس للسمع فيه حظ، وإنما يعرفه بالتعليم، فيقال: أن تضم شفتيك إذا وقفت؛ وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمة، إعرابا كانت أو بناء؛ قالوا: ولا يكون في الفتحة والكسرة، لأن الإشمام فيهما، لا آلة له، وماروى عن بعض القراء، من الإشارة إلى حركة الجر، وتسميته إشماما، محمول على الروم، فهو الذي يستقيم، إلا أنه حصل تجوز في الإطلاق؛ وعلامة الإشمام في الخط، نقطة بين يدي الحرف، ولم تكن فوقه، لئلا يلتبس بالسكون.

(أو ضعف الحرف) فيجاء بحرف ساكن، من جنس الحرف الأخير، فيجتمع ساكنان، فيحرك الثاني، ويدغم فيه الأول؛ وعلامة التضعيف في الخط " شين " فوق الحرف، وهذه صورتها "شـ".

(إن لم يكن همزة) نحو: "نبإ"، فلا يوقف على هذا ونحوه بالتضعيف، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة، إلا إذا كانت عينا نحو: سأل.

(ولا حرف لين) نحو: سرو ويفى، فلا يوقف على هذين ونحوهما بالتضعيف.

(ولا تالى ساكن) نحو: عمرو وبكر ويوم وبين؛ فتقول: قام الرجل، ومررت بالرجل، ورأيت الرجل، ولا يفعل ذلك بالمنصوب المنون؛ وإذا وقفت بالتضعيف سكنت؛ وسمع إلحاق هاء السكت مع التضعيف، قال بعضهم: أعطني أبيضه، أي أعطني أبيض؛ ولم يؤثر عن أحد من القراء الوقف بالتضعيف، إلا ما روى عن عاصم، أنه وقف على " مستطر " في سورة القمر، بتشديد الراء؛ وأما الروم والإشمام، فمرويان عنهم كالإسكان.

(أو نقلت الحركة إلى الساكن قبله) فتقول في الوقف: هذا عمرو، ومررت ببكر، بنقل الضمة إلى الميم، والكسرة إلى الكاف، وتقول في ضربه: ضربه، بنقل ضمة الهاء إلى الباء، وكذا منه وعنه، وهو مطرد؛ ومنه:

فمن كان ناسينا، وطول بلائنا فليس بنا سينا على حالة بكر

وقول زياد الأعجم:

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزى سبنى لم أضربه

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه، نقلت كما ذكر المصنف، هو قول جماعة من النحويين، ولعلهم الأكثرون، ومنهم المبرد والسيرافي؛ وقال الفارسي مرة: هذه الحركة، لالتقاء الساكنين، ومرة قال: ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا، لأنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني؛ والأقرب أنهما قول واحد. وخرج بقوله: الساكن، المتحرك، نحو: الرجل، فلا تنقل إليه، وسيأتي ذكر لغة فيه؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل، إلا ماروى عن أبي عمرو، أنه قرأ: " وتواصوا بالصبر " بكسر الباء، وقرئ شاذا: " والعصر، إن الإنسان " بكسر الصاد؛ قال أبو علي: يمكن كون ذلك عند انقطاع النفس، وكونه من إجراء الوصل مجرى الوقف.

(مالم يتعذر تحريكه) نحو: دار؛ ولو كان قال: إلى الساكن الصحيح، لكان أولى، فإن غير الساكن لا ينقل إليه، كان حرف مد ولين، كالألف، والواو والياء، المتحرك ماقبلهما بما يجانسهما؛ أو حرف لين، كالياء والواو، المفتوح ماقبلهما، نحو: عون وبين، وذلك لاستثقال الحركة، على حرف العلة أو تعذرها.

(أو يوجب عدم النظير) فلا يجوز النقل إذا أدى إلى عدم النظير، في باب ذلك اللفظ؛ فلو قلت: انتفعت بالبسر، لم تقف بالنقل، لأنه يؤدى إلى وزن فعل، وهو مفقود في الأسماء؛ وإذا امتنع هذا، امتنع بالأولى أن تقول: هذا بشر، لأن فعلا مفقود في الكلام؛ ويوقف على ما امتنع النقل فيه لعدم النظير، من هذين ونحوهما، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير، يفعل بها ذلك، في بقية الأحوال؛ فيقال: انتفعت بالبسر، ورأيت البسر، وهذا البسر، وهذا العدل، وكذا الباقي.

ويجوز أن يتناول قوله ما ذكر في شرط النقل، من أنه لا يكون الساكن مضعفا، نحو: العد، وذلك لأن النقل يؤدي إلى الفك، وهو كالمفقود في بابه؛ وكذا ماذكر، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحا، فلا يقال في جاء الغزو: الغزو، لأنه يؤدي إلى كون الاسم المعرب، آخره واو قبلها ضمة، وهو مرفوض، إلا في الأسماء الستة، رفعا، وأما الجر، فيؤدي النقل فيه إلى قلب الواو ياء، لأجل الكسرة، فتقول في: بالغزو: بالغزى؛ وهذا لا يدخل فيما ذكر؛ فالوجه أن يزاد هذا الشرط.

(أو تكون الحركة فتحة، فلا تنقل إلا من همزة) فلا يقال: سمعت العلم بالنقل، بل يتبع الثاني الأول، فتقول: العلم، كما سبق في بشر؛ وعلل عدم النقل في الفتحة، بأن المنصوب المنون، يبدل من تنوينه ألف، وفتح ماقبل الألف لازم، فلا نقل؛ وما فيه ال، في حكم المنون، لأن ال بدل من التنوين، فكأنه موجود، فلا نقل؛ قال الخضراوي: فما لا يدخله التنوين، لعدم الصرف، لامانع فيه من النقل في النصب، لارتفاع هذه العلة؛ فإن كان المفتوح همزة، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها في الوقف، فتقول: رأيت الردأ، والبطأ والخبأ.

(خلافا للكوفيين) في إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفا، وإن لم يكن المفتوح همزة، فيقولون: رأيت البكر؛ نقله ثعلب عن الفراء والكسائي، ونقل أيضًا عن الأخفش والجرمي؛ ولم يؤثر في القراءة النقل بالوقف، إلا ماروى عن الكسائي، أنه كان يقول: الوقف على قوله تعالى: " فلا تك في مرية منه " بالتخفيف وجزم النون كالوصل، قال: ويجوز: منه، برفع النون في الوقف، وكذا عنه، برفع النون في الوقف.

(وعدم النظير في النقل منها مغتفر) فتقول: مررت بالبطئ، فتنقل من الهمزة إلى الساكن قبلها، وإن أدى إلى فعل؛ وكذا تقول: هذا الردؤ، بالنقل، وإن أدى إلى فعل؛ وإنما يغتفر ذلك في المهموز، لأن المصير إليه أخف من الهمزة الساكن ماقبلها.

(إلا عند بعض تميم) فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة، ويجعلون المهموز كغيره.

(فيفرون منه) أي من النقل من الهمزة.

(إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعا) فيقولون: هذا الردئ، ورأيت الردئ، ومررت بالردئ؛ وهذا البطؤ، والخبأ، وكذا النصب والجر فيهما؛ وإنما أتبعوا، استثقالا للجمع بين ساكنين، أحدهما همزة.

(وإذا نقلت حركة الهمزة، حذفها الحجازيون، واقفين على حامل حركتها) فيقولون: هذا الخب، ورأيت الخب، ومررت بالخب؛ وهذا البط، ورأيت البط، ومررت بالبط؛ وهذا الرد، ورأيت الرد، ومررت بالرد؛ ونظير حذف الهمزة هنا، وإلقاء حركتها على ماقبلها، قولهم في أرؤس: أرس.

(كما يوقف عليه مستبدا به) فيعطى الحرف السابق على الهمزة، عند هذا العمل في الوقف، مايكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه، من السكون والروم والإشمام، حيث يكون، والتضعيف.

(وأثبتها غيرهم ساكنة) فيقفون بعد النقل، على الهمزة ساكنة، نحو: هذا البطؤ، ورأيت البطأ، ومررت بالبطئ؛ وكذا الردء والخبء.

(أو مبدله بمجانس حركة ماقبلها، ناقلا أو متبعا) فتقول في النقل: هذا الخبو، ورأيت الخبا، ومررت بالخبى؛ وهذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطى؛ وهذا الردو، ورأيت الردا، ومررت بالردى؛ وفي الإتباع: هذا الخبا، ورأيت الخبا، ومررت بالخبا؛ وهذا البطو، ورأيت البطو، ومررت بالبطو؛ وهذا الردى، ورأيت الردى، ومررت بالردى.

(وربما أبدلت بمجانس حركتها، بعد سكون باق) فتكون واوًا في الرفع، وياء في الخفض، نحو: هذا البطو، ومررت بالبطى؛ وهذا الردو، ومررت بالردى؛ وهذا الخبو، ومررت بالخبى؛ وتكون في النصب ألفا، فيلزم لأجلها، تحريك الساكن بالفتح، فتقول: رأيت الردا، والبطا، والخبا.

(أو حركة غير منقولة) فيقولون: هذا الكلو، ورأيت الكلا، ومررت بالكلى.

(ولا يبدلها الحجازيون، بعد حركة، إلا بمجانسها) وذلك لأنها تسكن للوقف، والهمزة ساكنة عندهم، نقلت إلى حركة ماقبلها، نحو: راس وبير وبوس، فيقولون: هذا الكلا، واقرا، وهذه الأكمو، ويوضو واهنى.

(والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة) وفي نسخة الرقى، ونسخة عليها خطه:

(لغة لخمية) ولذلك نسبها إلى لخم، في الكافية الشافية وشرحها، واستشهد بقوله:

م من يأتمر للحزم فيما قصده تحمد مساعيه، ويحمد رشده

والأصل: قصده، بفتح الدال، فنقل حركة الهاء إلى الدال، فضمها.

obeikandl.com

فصل

(فصل): (إبدال الهاء من تاء التأنيث، المتحرك ما قبلها، لفظًا أو تقديرًا، في آخر الاسم، أعرف من سلامتها) فخرج بالتأنيث، التاء لغير التأنيث، نحو تاء التابوت، فلا تبدل في الوقف هاء؛ ومن قال: التابوه بالهاء، فعل ذلك في الوصل والوقف، لا في الوقف خاصة؛ لكن شذ قولهم: قعدنا على الفراه، يريد الفرات.

وفي نسخة: **(تاء التأنيث الاسمية)** واحترز من التي في الفعل، نحو: قامت، فلا تبدل هاء؛ والمتحرك لفظًا، نحو: قائمة وفاطمة وطلحة؛ وتقديرا نحو: الحياة والفتاة؛ واحترز من بنت وأخت، فلا يوقف عليهما إلا بالتاء؛ وخرج بآخر الاسم نحو: فاطمتين وطلحتين؛ كأنه اكتفى في أكثر النسخ بذكر الاسم هنا، عن ذكره أولا، خلاف النسخة التي ذكرت؛ واستظهر بقوله: أعرف، على إقرارها ساكنة بلفظها، كقوله:

الله أنجـــاك بكفـــى مســـلمت مـن بعـدما، وبعـدما، وبعـدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكـادت الحـرة أن تـدعى أمـت

وقال بعض العرب: يا أهل سورة البقرت؛ وعلى هذه اللغة كتبت في المصحف: " إن شجرت الزقوم"، " أهم يقسمون رحمت ربك "؛ قال الخضراوي: وعلى هذه اللغة، تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف، فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفا، ولا يكون فيها النقل، قال: وأكثرهم يسكنها لا غير.

(وتاء جمع السلامة) كهندات.

(والمحمول عليه) كألات وذوات.

(بالعكس) فالأعرف الوقف بالسلامة، نحو: قام الهندات وألات وذوات، ووقف أيضًا عليها بالهاء، قال بعضهم: دفن البناه، من المكرماه؛ ومن كلامهم: كيف الإخوة والأخواه؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيئ؛ وقال الخضراوي: إنه شاذ، لا يقاس عليه.

(وفي "هيهات " وجهان) إقرار التاء، وإبدالها ها وقد قرئ بالوجهين في السبعة؛ ويجوز في ربت وثمت ولعلت، القياس على ألات، فيوقف بالوجهين.

(وإن سمى بها) أي بهيهات.

(فهي كطلحة على لغة من أبدل) فتمنع الصرف، للعلمية والتأنيث؛ ويدل على أن التاء فيها للتأنيث فقط، إبدالها في الوقف هاء.

(وكعرفات، في لغة من لا يبدل) فيجرى فيها حينئذ ماسبق في عرفات، من الأوجه السابقة، في باب إعراب الصحيح الآخر.

(فصل): (يوقف بهاء السكت، على الفعل المعتل الآخر، جزما) نحو: لا تغزه.

(أو وقفا) نحو: أغزه؛ والأكثر في هذا وذاك ونحوهما، مما آخره مضموم، لحاق الهاء، من غير تغيير للضمة؛ وحكى أبو الخطاب، أن بعض العرب يكسر المضموم، فيقول: لم يغزه، واغزه؛ قال سيبويه: وهي لغة رديئة، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف في الآخر، فكسروا للساكنين، ولذلك شبهها سيبويه، بقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك مامضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا

حيث عطف على توهم دخول الباء.

(وعلى ما الاستفهامية المجرورة) نحو: لمه؟ وعمه؟.

(وجوبا فيهما) أي في الفعل المذكور، وما المذكورة.

(محذوف الفاء أو العين) هو حال من الفعل، فإما من الظاهر، وإما من المضمر، في قوله: فيهما؛ والمعنى أنه يجب لحاق هاء السكت في الفعل المذكور، في الوقف، إذا كان محذوف الفاء نحو: لاتق زيدًا، وق عمرًا، فتقول في الوقف: لا تقه، وقه، بإلحاق هاء السكت وجوبًا؛ وكذا المحذوف العين نحو: لا تر زيدًا، ور عمرًا، فتقول: لا تره، وره، وجوبًا؛ ولو قال: **(أو العين)** كان أحسن، فإن الواو توهم اشتراط الجمع.

(ومجرورة باسم) هو حال من ما الاستفهامية، على الوجهين السابقين؛ فإذا وقفت على ما الاستفهامية، مجرورة باسم، وجب إلحاق هاء السكت، فتقول في: مجيء م جئت؟: مجيء مه؟ **(وإلا فاختيارا)** أي وإلا يكن الفعل وما المذكورين، كذلك، نحو: لا تغز، واغز، ولم، وعم، لم تدخل هاء السكت وجوبًا، بل اختيارًا؛ ويجوز الوقف بالتسكين، بدون هاء السكت؛ والفرق في الفعل، أن مابقى منه على حرف واحد، لم يتقدمه شيء يستحيل تسكينه، إذ لا يبتدأ إلا بمتحرك، وما تقدمه شيء، نحو: لا تر، هو في الحقيقة على حرف واحد، فألحق بالأول؛ والفرق فيهما، هو أن المجرورة بالاسم، كالمنفصلة عن جارها، لاستثقال الاسم، فأشبهت قه ونحوه؛ والمجرورة بالحرف، متصلة بجارها، فأشبهت ارمه؛ وما ذكره من الاختيار، هو قول النحويين، فقالوا: هو

الأكثر والأفصح في اللغة؛ وأكثر وقف القراء على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، بغير الهاء، وذلك لاتباع رسم المصحف.

(ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية) نحو: هو وثم والزيدان والزيدون، فتقول: هوه وثمه والزيدانه والزيدونه؛ وعبارته في غير هذا الكتاب، كعبارة غيره من النحويين: بكل متحرك حركة بناء لازم؛ واعترض على عبارة الكتاب، بتناولها مالا تدخله هذه الهاء، وهو حركة الإتباع، نحو: الحمد لله، بكسر الدال، فلا تقول: الحمده، وكذا حركة الحكاية، وحركة التقاء الساكنين العارضة، وحركة النقل، لا تدخل الهاء في شيء من المتحرك بشيء من هذه الحركات.

(ولا شبيهة بها) أي بالحركة الإعرابية، وقد بينها بما ذكره بعد.

(فلا تتصل باسم لا) نحو: لا رجل.

(ولا بمنادى مضموم) نحو: يا زيد، ويارجل.

(ولا بمبنى، لقطعه عن الإضافة) نحو: " من قبل ومن بعد ".

(ولا بفعل ماض) نحو: ضرب.

وزاد في موضع آخر: العدد المركب، نحو: ثلاثة عشر؛ وإنما لم تلحق الهاء في هذه، لأن ماعدا الماضي، بناؤه عارض، فأشبهت حركاتها حركات الإعراب، والماضي شبيه بالمضارع، على أن في لحاق هاء السكت له، ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا تلحقه، وهو قول سيبويه والجمهور، واختاره المصنف.

والثاني: الجواز مطلقًا.

والثالث: إن ألبس، لم يجز، نحو: ضربه، وإلا، جاز، نحو: قعده.

(وشذ اتصالها بعل) قال:

يـــارب يـــوم لـــي لا أظللـــه أرمض من تحت، وأضحى من عله

ووجه شذوذه، أن حركته عرضت، لقطع عل عن الإضافة، فحركته كحركة قبل وبعد.

(وقد يوقف على حرف واحد، كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة تليها ألف) كقوله:

إن شـئت أسـرفنا كلانـا، فـدعا الله خيـــرًا، ربـــه، فأســـمعا

بـــالخير خيـــرات، وإن شـــرا فـــآ ولا أريـــــد الشـــــر إلا أن تـــــآ

أي وإن شرا فشر؛ فوقف على فاء الجواب، ملحقة بهمزة، بعدها ألف؛ وفي قوله: إلا أن تآ، وقف كذلك، على حرف المضارعة، ويريد: إلا أن تشاء.

(وربما اقتصر على الألف) أنشد قطرب:

جارية قد وعـــــــــدتني أن تآ

قال: يريد أن تأتي.

(ويجري الوصل مجرى الوقف، اضطرارًا) كقوله:

في عامنا ذا، بعـــــــدما أخصبا

ومنه أيضًا:

أتوا ناري، فقلت: منـــــون أنتم؟

وإنما تثبت هذه الزيادة في من في الوقف.

(وربما أجرى مجراه اختيارا) كقراءة من قرأ: " فبهداهم اقتده "، و "اقرءوا كتابيه "، وأصل الهاء أن تلحق في الوقف.

(ومنه إبدال بعض الطائيين، في الوصل، ألف المقصور واوا) فقالوا: هذه حبلو، يا هذا؛ وكذلك قالوه بالياء أيضًا نحو: حبلى؛ ياهذا؛ وأصل إبدال هذه الألف واوا أو ياء، إنما هو في الوقف، لكن أجرى هؤلاء الوصل مجرى الوقف اختيارًا.

obeikandl.com

[فصل:
في الوقف على الروي المتصل بمدة]

(فصل): (وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة) وهم ناس من بني تميم وغيرهم، يقولون[1]: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـــــــاذِلَ والعِتَابْ

بسكون الباء، فيقفون كما يقفون في الكلام، كأنها ليست قوافي شعر؛ ومعنى قوله: الموصول بمدة، أثبتها غيرهم في الوقف؛ إلا أن هذا الكلام ليس على ظاهره، فلا تحذف ألف يخشى ونحوه؛ قال سيبويه: ألحقت بألف التنوين في النصب، لأنها تثبت في الكلام، كما تثبت ألف التنوين، وكذلك ألف المقصور، لا تحذف، لشبهها بألف التنوين.

(وأثبتها الحجازيون مطلقا) فيثبتون المدة، ترنموا، أو لم يترنموا، نحو: [الوافر]

أَقِلِّـــي اللَّـــوْمَ عَـــاذِلَ والعِتَابَـــا وقُـــولِي إِنْ أَصَـــبْتُ لَقَـــد أَصَـــابَا

(وإن ترنم التميميون، فكذلك) أي يثبتون المدة، كلغة الحجازيين.

(وإلا، عوضوا منها التنوين مطلقا) أي وإن لا يترنموا؛ وليس هذا لغة تميم كلهم، بل هو لغة ناس كثير منهم، وناس منهم يسكنون، كما سبق أول الفصل، فيحذفون المدة، على حسب ماتقدم، ويقفون على ما قبلها بالسكون؛ ولكن كثير منهم، على

---

(١) عجز البيت:
وقُولِي إِنْ أَصَبْتَ قَدْ أَصَابْ
البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعي النميري الشاعر.
الشرح: أقلي: خففي -اللوم: العذل- العتاب: التعنيف.
المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن، ومن قال أصبت -بكسر التاء- أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.
انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

ماذكر المصنف، من جعل التنوين عوض المدة؛ وسواء عندهم الاسم وغيره، قال[1]: [الرجز]

مِنْ طَـــــــلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وقال[2]: [الكامل]

أَفِــدَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَــا لَمَّــا تَــزُلْ بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــدِنْ

وقال: [الرجز]

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ؟

---

(١) صدر البيت: يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

هو للعجّاج.

و(الأَتْحميُّ): ضربٌ من البرود موشّى، شبه آثار الدّياربه.

و(أَنْهَجَ): أَخْلَقَ وبلي.

والشّاهد فيه: (أنهجن) حيث وصل القافية بتنوين التّرنّم بدلاً من الألف التي للإطلاق.

انظر: الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والخصائص ١٧١/١، والنّكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، ورصف المباني ٤١٧، والجنى الدّاني ١٤٦، وشرح التّحفة الورديّة ١١٥، والمغني ٤٨٧، والتّصريح ٣٧/١، والدّيوان ٣٢١، وفيه (أَنْهَجَا) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(٢) قاله النابغة الذبياني، بضم الذال المعجمة وكسرها، واسمه زياد بن معاوية، شاعر مفلق، كان ممن يجالس النعمان بن المنذر، وينادمه، وكان عنده بمكانة، وسمي بالنابغة؛ لأنه لم يقل شعرًا حتى صار رجلًا، وساد قومه فلم يفجاهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر، بعد ما كبر، فسُمي النابغة، وهو من قصيدة دالية من الكامل، قالها في المتجردة امرأة النعمان، وأولها:

من آل مية رائح أو مغتد... عجلان ذا زاد وغير مزود

(أفد الترحل... إلخ) وافد على وزن فعل بكسر العين، معناه: قرب ودنا، ويُروى: أزف، والترحل: الرحيل.

و (الركاب): الإبل الرواحل، واحدها: راحلة، ولا واحد لها من أعملها، وقيل: جمع ركوب، والرحال من الرحيل، وجمع رحل أيضًا، وهو مسكن الرجل ومنزله.

قوله: و(كأن قد)؛ أي: وكان قد زالت، وذهبت بقرينة لما تزل، والاستثناء منقطع؛ أي: قرب لارتحالنا، لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال، وكان مخففة من المثقلة، والشاهد في دخول تنوين الترنم في الحرف؛ أعني: في قدن، وفيه شاهد آخر، وهو حذف الفعل الواقع بعد قد، ولكن لم يورد إلا للأول.

obeikandi.com